الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٢٣
الجمعة، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول هو وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان، معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بن عبد الله (عمان): سيدي الرئيس، يسعدني في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن انتخابكم يعكس تقديرا من المجتمع الدولي للدور الفعال الذي يقوم به بلدكم الصديق، أوكرانيا، الذي تربطه مع سلطنة عمان علاقات الصداقة والتعاون. وانطلاقا من ثقتنا في أن قدراتكم وخبراتكم الدبلوماسية ستكون بلا شك خير عون لكم في إدارة أعمال دورتنا الحالية، فإن وفد بلادي سيكون على أتم الاستعداد للتعاون معكم من أجل إنجاح هذه الدورة والوصول بها الى الأهداف المتوخاة. كما أنتهز هذه المناسبة لأتوجه بالشكر الجزيل الى سعادة غزالي اسماعيل من ماليزيا الصديقة لجهوده الناجحة والبناءة في إدارة أعمال الدورة الحادية والخمسين الماضية.

ويسرنا كذلك أن نؤكد دعمنا وتأييدنا للجهود الحثيثة والمخلصة التي يبذلها معالي الأمين العام كوفي عنان، من أجل إعادة هيكلة الأمم المتحدة وتنشيط دورها في كافة المجالات.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بمرحلة صعبة، وذلك نتيجة للسياسة المتعنتة التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية الحالية منذ انتخابها في نهاية شهر أيار/مايو من العام الماضي، والمتمثلة في عدم تنفيذها العملي والملموس لكل ما تم الاتفاق عليه في أوسلو بينها وبين حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك لعدم اعترافها بمبدأ الأرض مقابل السلام الذي هو أساس مرجعية مؤتمر مدريد للسلام التي ارتضتها كل الأطراف المعنية وتمسكت بها منهاجا لتحقيق السلام العادل والدائم. إن عدم قيام اسرائيل بتنفيذ تعهداتها الدولية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

واستمرارها في سياستها ببناء المستوطنات في القدس العربية المحتلة والأراضي الفلسطينية الأخرى المحتلة، قد تسببا في عرقلة مسيرة السلام. ولذا فإننا ندرك تماما المهام الجسام لراعيي عملية السلام، وكلنا ثقة بأنهما وغيرهما من الدول الداعمة للسلام، وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، قادرين على تضييق هوة الخلاف القائم بين الحكومة الاسرائيلية وحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس من العدل والانصاف، في سبيل تحقيق تقدم جوهري يعيد مناخ الثقة والتعاون بين الحكومتين الاسرائيلية والفلسطينية، ويبعث الأمل من جديد للشعب الفلسطيني الشقيق والشعب الاسرائيلي في العيش في سلام واستقرار.

ويود وفد بلادي أن يذكر بأن وضع القدس من القضايا التي تقرر أن يتم التفاوض حولها في المرحلة النهائية، إلا أن الاجراءات التي تقوم بها حكومة اسرائيل حاليا في القدس وما حولها من مناطق تناقض تماما ما تم الاتفاق عليه في العملية السلمية التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ وحتى الآن. ولذا فإننا ندعو المجتمع الدولي الى التضامن مع حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية في مقاومة هذه السياسات الاسرائيلية التي تؤدي الى مزيد من التوتر والعنف وسفك الدماء.

إن بلادي، إيمانا منها بأهمية السلام في الشرق الأوسط وأهمية المساهمة في دفعها الى التقدم، شاركت بفعالية ملموسة في دعم العملية السلمية في المنطقة، وهي تتمسك بأهداف تحقيق السلام في الشرق الأوسط وفق القرارات والاتفاقيات التي تمت الموافقة عليها، ونطالب بأن يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات، ذلك أن السلام أمر حتمي وفي مصلحة جميع شعوب المنطقة حتى تتخلص من كل أشكال القمع والإرهاب والفقر والجوع.

إن سلطنة عمان تؤكد تضامنها مع الشعب الفلسطيني الشقيق وتأييدها للموقف السلمي لحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية والهادف الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

إننا نناشد المجتمع الدولي بأن يقوي العملية السلمية، بدعم حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية ماديا ومعنويا لتتمكن من إرساء قواعد الاستقرار والأمن في الأراضي الفلسطينية، وإعادة بناء الهيكل الأساسي للاقتصاد الفلسطيني الذي هو عامل هام للحفاظ على ما تحقق وسيتحقق في المستقبل.

إننا كذلك ندعو الشعب الاسرائيلي وكافة الفعاليات السياسية الاسرائيلية الى التمسك بالعملية السلمية والدفاع عنها، كما أننا ننبذ كل أنواع الارهاب والقمع والخوف الذي أضر بالمصالح الوطنية لكل شعوب المنطقة بما فيها اسرائيل.

إننا نؤكد رغبة سوريا في إحلال السلام العادل والشامل وهي دائما ما تدعو لذلك في جميع المناسبات والمحافل الدولية، وإننا نساند موقفها الداعي الى أن المفاوضات مع الحكومة الاسرائيلية الحالية يجب أن تبدأ من حيث انتهت مع الحكومة الاسرائيلية السابقة، على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل الى حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، مع ما يرافق ذلك من التزامات متبادلة لضمان قيام السلام العادل والدائم بين سوريا واسرائيل وفي المنطقة بأسرها.

كما أننا نود أن نؤكد أيضا ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة الى الحدود الدولية المعترف بها، وذلك تطبيقا لقرار الأمم المتحدة ٤٢٥ (١٩٧٨)، ولقد لاحظ العالم أجمع زيادة حدة التوتر في السنتين الأخيرتين بين اسرائيل ولبنان، مما أدى الى تكبيد لبنان خسائر مادية هائلة لاقتصاده فضلا عن قتل الأبرياء وإشاعة الخراب والدمار، وذلك نتيجة طبيعية لاستمرار احتلال اسرائيل لجزء من الأراضي اللبنانية.

إن ظاهرة العنف والارهاب التي تستهدف أرواح الأبرياء ظاهرة يجب استمرار تكثيف الجهود الدولية بإرادة قوية وحازمة للتصدي لمثل هذه الأعمال الشريرة، وهنا أكرر استنكار بلادي لهذه الظاهرة ورفضها القاطع لكل أشكال العنف والارهاب، وتدعو المجتمع الدولي الى تنسيق جهوده لوقف هذه الأعمال وضمان مثول مرتكبيها أو الذين يروجون لها أمام العدالة.

فيما يتعلق بالحالة بين العراق والأمم المتحدة، فإن تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وتجديده لفترة أخرى، يعد خطوة ذات أهمية تستحق التقدير والإشادة، لأن من شأنه تخفيف بعض المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق. وقد لقي ذلك من بلادي كل الترحيب، كما أننا لسعداء أن نرى التعاون بين العراق واللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل قد بني على قاعدة من الثقة، مما يمكن الرئيس الجديد للجنة ريتشارد بتلر من وضع التقرير النهائي المناسب عن مستقبل العقوبات الاقتصادية

المفروضة على العراق. وعلى الرغم من وجود هذه المؤشرات المشجعة بين الأمم المتحدة والعراق، فإن قضايا أساسية مهمة ما زالت لم تحقق أي تقدم، وعلى وجه الخصوص قضايا الأسرى من رعايا دولة الكويت والدول الأخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية. إن هذه القضية ذات أهمية بالغة، ونؤكد هنا على ضرورة قيام الأمم المتحدة ببذل المزيد من الاتصالات والجهود مع العراق لوضع نهاية لهذه المسألة التي هي في جزء كبير منها تتعلق بقضايا إنسانية واجتماعية.

إن بلادي تولي اهتماما كبيرا لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، والى التعاون والتعايش بين دوله وشعوبه وفقا لمبادئ القانون الدولي في حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومن هذا المنطلق، فإننا نسعى في إطار جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى حل كافة النزاعات وكل نقاط الخلاف أيا كانت بين دول المنطقة بالحوار والوسائل السلمية. وإن مسألة الجزر الثلاث - طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى - تشكل قضية خلافية يمكن أن تهدد الأمن والاستقرار الذي ننشده، وإننا نساند الجهود التي تدعو الى حل هذه القضية بالحوار السلمي المباشر وبالطرق القانونية بين الطرفين المعنيين، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية، بما يحفظ حسن الجوار والاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

وبالنسبة للحالة في الصومال، فإن بلادي تبارك الجهود التي بذلت مؤخرا من قبل جمهورية مصر العربية والتي أدت الى الاتفاق بين قادة الفصائل الصومالية. وندعوها الى متابعة الحوار السلمي بينها من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الصومالية. وإننا ندعو الأمم المتحدة الى تقديم دعم ملموس لجهود جمهورية مصر العربية حتى تتمكن الفصائل الصومالية من تنفيذ برنامجها الوطني.

إن سعي بلادي حثيث في دعم كل الجهود الدولية التي من شأنها تعزيز الأمن والسلام العالميين. وقد جاء إعلان بلادي، ومن على هذا المنبر خلال الدورة المنصرمة، بالانضمام الى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ليؤكد ذلك المسعى الذي تلته خطوات أخرى تمثلت في إيداعها لوثيقة انضمامها الى المعاهدة في مطلع العام الحالي، وشروعها في مفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمهيدا للتوصل قريبا الى اتفاق لتطبيق الضمانات الخاصة بها وفاء بتعهداتها في إطار هذه المعاهدة.

إن سلطنة عمان، وقد خطت هذه الخطوة التاريخية، لتأمل في إضفاء مزيد من القوة والمصداقية على هذه المعاهدة التي تعتبر الأهم من معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف وذلك بانضمام كافة الدول التي لم تنضم بعد اليها، وهي تدعو اسرائيل بصفة خاصة الى الإسراع بالانضمام وإخضاع كافة منشآتها النووية للرقابة الدولية، الأمر الذي من شأنه خلق مناخ من الثقة والوئام ووضع حد للتسلح بما يحقق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط.

إن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية هي اتفاقية عالمية وشاملة لنزع السلاح وتحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل والقابلة للتحقق الفعلي في ظل رقابة دولية صارمة، وهي اجراءات علينا جميعا التمسك بها وذلك من أجل خير ورفاهية البشرية. ولذا لا بد من انضمام جميع دول العالم اليها وذلك حتى لا يصبح وضعها كوضع اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، ولعل في مقدمة الواجبات التي ينبغي أن نسعى اليها جميعا هي الحفاظ على الطبيعية العالمية والشاملة لهذه الاتفاقية.

إننا على مشارف القرن الحادي والعشرين وما زالت القارة الأفريقية تعاني من مشاكل الحروب حيث لا تكاد تنطفئ حرب حتى تشتعل أخرى. لقد راح ضحية هذه الحروب مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء، وخلفت أكثر من ٦ ملايين لاجئ و ١٢ مليون مشرد. وإننا نضم صوتنا الى الأصوات التي تطالب الدول الأفريقية المجاورة لمناطق النزاعات بأن تقوم ببذل كافة المساعي بما فيها المشاورات المنتظمة لتهيئة المناخ الملائم للمصالحة الوطنية بين الفرقاء، وتمكين اللاجئين من العودة الى بلدانهم عبر ممرات ومعابر آمنة.

إننا نساند دور الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية عبر المنظمات الدولية المانحة والجهود الإقليمية المتمثلة في منظمة الوحدة الأفريقية ودول الجوار في مناطق النزاع من أجل تحقيق تنمية وتقدم الإنسان في القارة الأفريقية الذي عانى وما زال يعاني الكثير من البؤس واليأس والفقر ومن الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان نفسه.

البيئة هبة من الله سبحانه وتعالى لبني البشر والحفاظ عليها مسؤولية جماعية لا تحدها الحدود السياسية للدول، وقد ثبت ذلك أكثر من مرة، وعلى الإنسان إينما كان أن يساهم في الحفاظ على البيئة وأن يتعامل معها بعقلانية،

وأن يتنبه للمسببات الكثيرة للتلوث. وعلينا أن نلتزم باستمرار في تنفيذ جدول أعمال القرن القادم والمبادئ المعلنة في قمة الأرض، إذ أن تلك الأعمال وتلك المبادئ تمثل الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه الشراكة العالمية والمسؤولية الجماعية لوقف حدة الفقر والجوع وسوء الأوضاع الصحية وتدهور النظم البيئية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة كخيار وحيد أمام الإنسانية لضمان مستقبل أجيالها القادمة وتوفير الرفاهية والتقدم لأجيالها الحاضرة.

لقد قامت السلطنة بإعداد استراتيجية وطنية لحماية البيئة تهدف الى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تتساوى فيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما قامت بإعداد خطة وطنية لمكافحة التصحر تنفيذا للاتفاقية الدولية لمكافحة الجفاف والتصحر. ووضعت السلطنة نظاما متكاملا من المحميات الطبيعية في البلاد يتماشى مع أهداف الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي، بالاضافة الى دعم المؤسسات البيئية ووضع التشريعات الجديدة وتحديث التشريعات البيئية القديمة لتتلاءم مع متطلبات حماية البيئة من أخطار التلوث الناجم من مختلف الأنشطة التنموية ولضمان تنفيذ الاتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية التي بادرت السلطنة الى توقيعها والانضمام اليها وجعلت الثامن من كانون الثاني/يناير من كل عام يوما عمانيا للبيئة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تسعى السلطنة إلى تفعيل التوصيات الصادرة عن مؤتمر منع الناقلات من تفريغ مخلفاتها في البحار وحماية البيئة البحرية، وأعلنت السلطنة من جانبها عزمها على إنشاء مرفق لاستقبال مياه التوازن للسفن والناقلات على شواطئها تمهيدا لتعميمه بدول منطقة الخليج.

وعلى المستوى الدولي، فإن الجائزة التي خصصتها منظمة اليونيسكو باسم السلطان قابوس للحفاظ على البيئة لهي أبلغ تعبير عن التزام السلطنة وقائدها نحو المنظور العالمي لمسؤولية الجميع تجاه كوكب الأرض. إن الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين البيئة والتنمية يعتبران من ثوابت السياسة العُمانية المعلنة، وهي تتطلع إلى تكامل جهدها مع الجهد الدولي في مجال التدريب ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات والإحاطة بما هو حديث من الاكتشافات العلمية في المجال البيئي، وتدعو المجتمع الدولي وخاصة الدول المتقدمة لتوفير الالتزامات التقنية والمالية المطلوبة لإنقاذ الأرض ومواردها الطبيعية.

لقد حرصت سلطنة عُمان منذ إشراقة نهضتها المباركة على الاهتمام بالإنسان العُماني باعتباره محور نهضة عُمان الحديثة والدعامة الحقيقية لمجمل عمليات التنمية وعليه تقوم حركة التقدم والبناء وإليه تعود ثمرات العطاء.

وتحظى خطط السلطنة التنموية في مجال الأسرة والمرأة بأولوية كبرى من أولويات العمل الاجتماعي الذي يولي اهتماما بالغا للقضايا المتعلقة بالأسرة ودعمها المستمر للبرامج والمشروعات التي تضمنت توفير العناية والرعاية الأسرية وتقديم أفضل الخدمات الاجتماعية للأسرة، بما يمكنها من النهوض بدورها الحيوي في بناء المجتمع والعمل بكل السبل لتطوير مستواها المعيشي وزيادة قدراتها الذاتية في تلبية احتياجاتها ومواجهة مشاكلها، حيث يتمثل هذا الاهتمام في توفير كافة متطلبات الرعاية الاجتماعية من خلال برامج قائمة ورائدة مثل مراكز التأهيل النسوي التي تعمل على تنمية قدرات المرأة ورفع مستواها الثقافي والاجتماعي إلى الأفضل، ومن خلال وضع تشريعات اجتماعية وسن قوانين ونظم تهدف إلى تحقيق الضمان الاجتماعي الأفضل لحماية الأسرة أثناء العجز والشيخوخة ورعاية المعوقين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع وتأهيلهم للمشاركة في إنمائه، وكذلك وضع الخطط التنموية للمرأة والطفل بهدف تهيئتهم للمستقبل من خلال التوسع في إقامة جمعيات المرأة القائمة على سياسة العمل التطوعي، وإقامة مراكز خدمات الطفولة والعمل على إيصال الخدمات الاجتماعية والتنموية إليهم وخاصة في المناطق الريفية والنائية.

إننا نشعر بالرضى من أن منظمات دولية كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قد أبرزت وأشادت في تقريرها المعنون "مسيرة الأمم لعام ١٩٩٧" بالإنجازات المتعلقة برعاية الأطفال والاهتمام بهم في السلطنة، خاصة وأن بلادي تعهدت بحماية وضمان حقوق الأطفال بانضمامها في العام الماضي إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وأود هنا أن أقتبس مما حواه ذلك التقرير "إن سلطنة عُمان قد احتلت المركز الأول على المستوى العالمي في تخفيض عدد وفيات الأطفال ما دون سن الخامسة وذلك بنسبة ٧٤ في المائة عن معدل انخفاض الوفيات العالمي من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٥، ويلاحظ

التقرير بأن نسبة عدد الأطفال الذين يصلون إلى سن الخامسة أحد أهم المؤشرات الأساسية على مدى اهتمام دولة ما بشعبها، كما تعتبر الإحصائيات المتعلقة بحياة الأطفال مقياسا دقيقا لقياس الأولوية التي تحظى بها الخدمات التي من شأنها أن تساعد الأطفال على النمو السليم، مثل توفير كميات كافية من الغذاء الجيد والرعاية الصحية وسهولة الحصول على الماء النقي واستخدام المرافق الصحية، إضافة إلى الحالة الاقتصادية للعائلة بشكل عام ووضع وصحة النساء في المجتمع". كما يذكر تقرير "مسيرة الأمم لعام ١٩٩٤" أنه، حسب مؤشرات عام ١٩٩٢، احتلت السلطنة المركز الثاني بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث المعدل الإجمالي لتسجيل الفتيات في مدارس المرحلة الابتدائية.

ولقد توجت مؤخرا إنجازات النهضة العـُمانية الحديثة بالإنجاز الأكبر ألا وهو صدور النظام الأساسي للدولة. كما أن هناك خطوات جادة تم اتخاذها مؤخرا لتعزيز دور المرأة ومشاركتها في الحياة النيابية في مجلس الشورى.

وعلى الصعيد الاقتصادي فإن تحقيق التوازن والاستقرار للاقتصاد الكلي وتطوير وتشجيع القطاع الخاص الذي يعمل في ظروف المنافسة الحرة، هو قوام الرؤية المستقبلية التي وضعت للاقتصاد العـُماني لحقبة السنين الخمس والعشرين القادمة. ولا شك أن تأكيد النظام الأساسي للدولة على هذه المبادئ يرسخ السياسة الانفتاحية للبلاد مما يعزز الثقة ويهيئ المناخ المواتي للاستثمار في الاقتصاد العـُماني.

وفي مجال تنويع مصادر الدخل الوطني، فقد بدأت السلطنة في تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية القائمة على استغلال اكتشافات احتياطي الغاز الطبيعي في البلاد، نذكر منها بصفة خاصة مشروع الغاز الطبيعي المسال الذي سيكون جاهزا - بإذن الله - لتصدير أول شحنة منه في عام ٢٠٠٠. وفي ذات الإطار بدأ العمل في تنفيذ ميناء للحاويات في ريسوت في جنوب السلطنة بهدف جعله ميناء إقليميا ومحطة لإعادة الشحن والتجارة العابرة في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة العـُمانية ماضية في تنفيذ برامج الخصخصة بطريقة مدروسة وتحديث الأنظمة الاستثمارية والضريبية بروح الشراكة العالمية الجديدة السائدة في العالم.

وتوافقا مع هذه الشراكة العالمية اتخذت السلطنة خطوات هامة نحو الوفاء بمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويحدوها الأمل في أن يتم الانتهاء من إجراءات الانضمام حتى تأخذ السلطنة مكانتها في المنظمة في المستقبل القريب. وبهذه المناسبة، أود أن أذكر بأن السلطنة، والتزاما منها باتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال الملكية الفكرية، قد أنهت الإجراءات الرسمية الخاصة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، حيث أصبح الميثاق المؤسس للمنظمة والموقع عليه في استكهولم في ١٤ تموز/يوليه ١٩٦٧، نافذا بالنسبة لسلطنة عـُمان اعتبارا من ١٩ شباط/فبراير من هذا العام.

وفي محيطنا الإقليمي، فإن التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يزداد يوما بعد يوم، وهناك توافق بين هذه الدول فيما يخص الاتفاقيات والمنظمات الاقتصادية الدولية، وهي تسعى بكل جدية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن التنسيق قائم بين دول المجلس بالنسبة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. إن سلطنة عـُمان تتبع النظام الاقتصادي الحـُر وتشجع الاستثمارات الأجنبية وأوجدت الحوافز والأجواء المناسبة لها، وسنت قوانين مرنة تزيل كل العوائق والعقبات التي قد تعرقل تلك الاستثمارات، كما أنها تحفظ حقوق المستثمرين.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار النظرة الاستراتيجية للاقتصاد العماني ومرتكزاتها الأساسية، وتجاوبا مع التطورات العالمية التي أثبتت أهمية المجموعات الاقتصادية الكبيرة، شاركت السلطنة في الاجتماع الوزاري الأول الذي عقد في موريشيوس في شهر آذار/ مارس ١٩٩٧ والذي تم فيه الإعلان رسميا عن ميلاد رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقتصادي، كتتويج لجهود دؤوبة ظلت تبذل لسنوات عديدة، وكان لبلادي شرف أخذ المبادرة والمشاركة فيها. وقد هيأ هذا الإعلان الأرضية المناسبة للدول الأعضاء في الرابطة للعمل من أجل تفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري في هذه المنطقة الهامة من العالم وفقا للأهداف التي نص عليها ميثاق الرابطة، خصوصا العمل على إيجاد مزيد من الترابط والتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وشعوبها وتهيئة القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي بتلك الدول للعمل نحو إيجاد صلات وثيقة للتعاون العلمي والتقني وتبادل الفرص الاستثمارية والمنافع الاقتصادية.

إننا نرحب بالمبادرات التي تم اتخاذها على الأصعدة الوطنية لوضع برامج لتسديد الدول متأخراتها في جدول

الأنصبة المالية المترتبة عليها في ميزانية الأمم المتحدة، وذلك لتنشيط دور الأمم المتحدة في كافة المجالات وبالذات الجوانب المتعلقة بالإجراءات التنظيمية والإدارية والمالية لزيادة فعالية المنظمة الدولية خلال السنتين القادمتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وفقا للإطار العملي الذي تم تحديده من قبل الجمعية العامة. ولكننا في نفس الوقت نحث تلك الدول عند تسديد متأخراتها أن لا تضع شروطا لا تراعى فيها إرادة ومصالح المجتمع الدولي، وتتصف بكونها تراعي المصالح الوطنية قصيرة المدى والتي قد تؤدي إلى التصعيد لدرجة التوتر لصراعات قديمة وقائمة في العالم، لحين إيجاد الحلول المناسبة لزوال مثل هذه التوترات من أساسها. ونعني هنا أخذ الحيطة والحذر من جراء إلغاء مهمات بعض فرق الأمم المتحدة كفريق المراقبة للهدنة في فلسطين الموجود في القدس، وكذلك قوة المراقبة في جنوب لبنان، لما قد يتمخض عن ذلك من آثار سلبية على الصعيد السياسي والقانوني.

لقد أثبت المجتمع الدولي في الفترة الماضية وعبر منظمة الأمم المتحدة قدرته على تجديد العزم والإرادة السياسية للعمل الجماعي الجاد والتعاون من أجل استتباب الأمن والسلم الدوليين. حيث حملت المنظمة الدولية على عاتقها مسؤوليات جسام وواجهت تحديات بالغة التعقيد في مسألة تجديد هيكلها وأجهزتها الأساسية للحقبة القادمة، وذلك من خلال اتباع آليات أقل تكلفة وأكثر فعالية لتحقيق الأهداف المنتقاة.

ونرى بعد مضي فترة طويلة من المداولات والمناقشات في الجمعية العامة، أنه قد آن الأوان لأن نضع تصورا نهائيا لمسألة توسيع مجلس الأمن الدولي وإعادة هيكلة هذا الجهاز الدولي الهام والمكلف بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مراعية في ذلك التطورات والحقائق الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الساحة الدولية الآن، وآخذة في الاعتبار مبدأ الشمولية والمساواة بين الدول وسيادتها والتمثيل الجغرافي العادل، فضلا عن ضرورة إرساء الديمقراطية في أساليب وإجراءات عمل المجلس، بما في ذلك دوره في عملية وضع القرار ووضع الرؤية الصحيحة للنظام العالمي الجديد الذي يجب أن يسوده العدل والأمن والسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل لاكشمان كادير غامار، وزير الشؤون الخارجية في سري لانكا.

السيد كادير غامار (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بأن أوجه لكم تهانئنا الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة، وأن ارتباطكم الطويل بالأمم المتحدة، كممثل دائم لأوكرانيا، ومهاراتكم الدبلوماسية وإنجازاتكم كوزير خارجية لبلدكم، تجعلكم دون شك، إن جاز لي أن أقول ذلك، لائقين كل اللياقة للاضطلاع بمهمة إدارة مداولاتنا هذا العام.

وأود أن أسجل عميق تقديرنا لانجازات سلفكم، السفير غزالي إسماعيل ممثل ماليزيا. لقد ترك، كرئيس للجمعية العامة في العام المنصرم، أثرا لا يمحى في تاريخ هذه المؤسسة بإعطائها قيادة شجاعة وقوية في وقت تشهد فيه منظومة الأمم المتحدة تغيرات بعيدة المدى.

وأود أيضا أن أتوجه بتحيتنا الحارة، بل بترحيب خاص إلى الأمين العام وهو يشارك في أول مناقشة للجمعية العامة منذ أصبح المسؤول التنفيذي الأول في منظمتنا. وفي غضون وقت قصير جدا، وضع وأطلق برنامج إصلاح واسع النطاق، يعد بلا شك أشمل برنامج اضطلع به في السنوات الـ ٥٢ من تاريخ المنظمة. ونحن نتعهد بتقديم تعاوننا الكامل إليه في هذا العمل الشاق. ونتعهد بالاستجابة على نحو إيجابي لمبادرته من أجل الإصلاح.

فالجمعية العامة منشغلة هذا العام - وهي على حق في ذلك تماما - بمسألة الإصلاح. ولا شك أنها مسألة هامة، فهي مسألة لكل وفد من الوفود رأي فيها. وفي الواقع أن ثمة آراء متعارضة عديدة بشأن هذا الموضوع. ولحكومة بلدي رأي أيضا، وهو رأي تتشاطره مع عدد كبير من الوفود، ولا سيما وفود حركة عدم الانحياز. وبعد قليل سأدلي بإيجاز بملاحظاتي بشأن مسألة الإصلاح.

إلا أنني أود هذا العام أن أخصص الجانب الأكبر من بياني أمام الجمعية العامة، لموضوع مختلف. أود أن أبسط بوضوح وصراحة، على الوفود الموقرة المجتمعة هنا وأدافع أمامها بحرارة عن قضية تلتزم بها حكومة بلدي التزاما عميقا، وتشعر إزاءها بقلق عميق. إنها قضية تستحق التأييد القوي من جانب جميع حكومات العالم وجميع شعوب العالم. إنها قضية تستصرخ ضمير البشرية. وتجأر بالدعوة إلى الانصاف والعمل الفوري المتضافر القوي. إنها قضية ضحايا الحرب الأبرياء الضعفاء. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن موضوعي هو أثر النزاع المسلح على الأطفال: وهو في تجربة سري لانكار موضوع مروي

بالدماء والدموع. وسأعود إلى موضوعي بعد لحظات. ولكن أولا، مسألة الإصلاح.

وبالرغم من أن سنة ١٩٩٧ يشار إليها كثيرا باعتبارها سنة الإصلاح، فإننا نفضل أن تذكر هذه السنة بأنها سنة التجديد والإصلاح. فالإصلاح وحده ليس بديلا عن تمكين الأمم المتحدة، بل لا بد أن يرافق عملية الإصلاح التي أطلقها الأمين العام تجديد روح التعددية التي يجسدها الميثاق. ولا بد لكي يكون الإصلاح سليما من الناحية النظرية وقابلا للتطبيق العملي من أن يحظى بتوافق تام في الآراء في الجمعية العامة.

ومن المؤكد أن سري لانكا تشارك الأمين العام رؤيته في جعل الأمم المتحدة مؤسسة ذات قوة دفع كبيرة وكفاءة اقتصادية، تستجيب لتحديات عالمنا وعصرنا. ونحن نقر بضرورة إعادة تنظيم الأمانة العامة، ودمج أنشطة الأمم المتحدة في مجالات رئيسية، وإنشاء فريق الإدارة العليا، وتنسيق الأنشطة الميدانية للأمم المتحدة، باعتبارها من إمارات المبادئ السليمة للإدارة السليمة. كما أن اقتراح إنشاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي الذي تكون مهمته إدماج وتنسيق أنشطة مختلف الهيئات هو اقتراح يستحق اهتماما خاصا. ونحن نؤيد التدابير التي ترمي إلى تعزيز القدرة التشغيلية للأمم المتحدة في مجالات مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب، بتجميع الجهود الدولية المتفرقة في منظمة واحدة مكرسة لهذه المهمة.

وتشترك سري لانكا فيما تشعر به الوفود الأخرى من إحباط لعدم وجود توافق في الآراء حتى الآن في الجهود المبذولة لتوسيع عضوية مجلس الأمن. ويواصل الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة مداولاته حول الموضوع منذ عام ١٩٩٤ من دون أن يحقق تقدما يذكر، وهذا في حد ذاته دليل على أن هذه المسألة موضع خلاف. وكانت سري لانكا من بين البلدان العشرة التي وضعت مسألة التمثيل المنصف وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن على جدول أعمال الجمعية العامة في ١٩٧٩. وطالبت دول أعضاء كثيرة بإلحاح بضرورة توسيع تكوين مجلس الأمن وشفافية أساليب عمله، إذ لا يمكن لمجلس الأمن أن يظل متحجر الهيكل وجامدا في عالم متغير.

ويسرنا وجود إدراك عام الآن بضرورة التغيير. ولكي يكون إصلاح المجلس مقنعا وممكنا وناجحا فمن الحكمة أن يأخذ في الاعتبار مصالح دول عدم الانحياز التي أعربت عنها بوضوح. ولقد سرنا أن الولايات المتحدة توافق الآن على أن يضم مجلس الأمن الموسع ثلاثة ممثلين عن البلدان النامية كأعضاء دائمين.

ونحن نتفق مع اقتراح الأمين العام بوجود مقر مكرس لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لمناهضة الجريمة والإرهاب. إذ لا يجوز أن تظل أعمال الأمم المتحدة لمناهضة الإرهاب قاصرة على تبادل الكلمات والنداءات. لهذا نؤيد اقتراح الأمين العام - الذي يأتي في حينه - لوضع أعمال الأمم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب موضع التشغيل.

وهناك دلائل مقنعة على تزايد التهديد الذي يتعرض له المجتمع الدولي وحكم القانون من جراء الترابط الدولي لشبكات الاتجار غير المشروع في الأسلحة، والإرهاب، والمخدرات، وغسل الأموال، والجريمة. وكان الأمين العام السابق محقا في وصف هذه الظاهرة بأنها "تهديد تخريبي يتخطى الحدود" للسلم والاستقرار. وكان الأمين العام الحالي محقا حين ركز على أن الجماعات السرية والإرهابية تتقن إساءة استخدام التكنولوجيا وشبكة المعلومات المعولمة لتحقيق مآربهم الشريرة. وقد استفادت هذه الجماعات الإجرامية من التكنولوجيا الحديثة فأساءت استخدامها في الشر بما حقق لها زيادة هائلة في القوة والنفوذ وأصبحت تمثل خطرا داهما على القانون والنظام والمؤسسات السياسية الديمقراطية والأنشطة الاقتصادية في داخل الدول وفيما بينها.

ولا بد، على سبيل الأولوية، من اتخاذ إجراءات دولية فعالة لمكافحة تلك العناصر الهدامة، بل والقضاء عليها. ونحن موافقون على التوصية بمضاعفة الجهود، بما في ذلك إقامة شراكات جديدة بين الوكالات الوطنية والدولية، لتحقيق تلك الأهداف. ونؤكد هنا على ضرورة التنسيق بين الوحدات التي يتم إدماجها في مجال الجريمة والمخدرات والإرهاب وبين الإدارة المسؤولة في الأمم المتحدة عن تدفق الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع في الأسلحة.

ونأمل أيضا في أن تتمكن لجنة الأمم المتحدة المخصصة لوضع اتفاقية دولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي تشغل سري لانكا منصب نائب الرئيس فيها، من الانتهاء من المفاوضات وتقديم نص إلى هذه الدورة لاعتماده. وبعد ذلك نحث المجتمع الدولي، وخاصة الدول الكبرى والقوية، على تحديث تشريعاتها المحلية بما يعطيها السلطة القانونية للقضاء على أنشطة جمع

الأموال وغيرها من الأنشطة التي تجري على أرضها دعما لأنشطة إرهابية يتم القيام بها على أراضي دول أخرى. فظاهرة الإرهاب أصبحت اليوم ذات أبعاد دولية، ولا يمكن مقاومة الإرهاب الدولي بشكل فعال إلا من خلال عمل دولي حسن التنظيم والتنسيق.

وأنتقل الآن إلى مسألة حقوق الإنسان، إن عملية حماية ومناصرة حقوق الإنسان والحكم الصالح والمساءلة هي عملية دقيقة ومعقدة في بيئة تتسم بالتخلف الاقتصادي والعنف والإرهاب، ويجب تطويرها بعناية ومتابعتها بإصرار. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو عالمي الطابع وغير قابل للتغيير. وتؤمن سري لانكا بضرورة عدم تمييع الإعلان أو تعديله أو تجاهله، ولكنها تؤمن في الوقت نفسه بضرورة أن يكون العمل الدولي في تنفيذ حقوق الإنسان عادلا وينطبق على الجميع بالتساوي. هذا ما نؤمن به وما ندعو إليه. فلا ينبغي أبدا أن تستخدم الدول القوية حقوق الإنسان أداة لتخويف أولي عنق الدول الضعيفة لأسباب سياسية وضيعة. إن أساس السلام والتنمية هو تمكين كل إنسان من التمتع "بمستوى معيشة أفضل بحرية أكبر".

ولقد تمكنت سري لانكا من قطع شوط بعيد في مناصرة وحماية حقوق الإنسان على أراضيها، غير هيابة لمشاكل الأمن الاستثنائية التي تمر بها نتيجة للإرهاب والتهديدات التي تشن على تقاليدها ومؤسساتها الديمقراطية. وسري لانكا الآن طرف في ١٣ اتفاقية دولية لحقوق الإنسان. بل إنها اتخذت عددا من التدابير الواسعة النطاق على الصعيدين الوطني والدولي - مع علمها بأنها تتعرض لدعاية مركزة تقوم بها الجماعات الإرهابية - منتهجة سياسة مفتوحة بشأن حقوق الإنسان وفقا للأعراف الدولية. وقد أنشأ لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة مستقلة لها صلاحيات التحري والرصد وتقديم المشورة، وهي تقوم الآن بعملها وتتصل بالمؤسسات الإقليمية والدولية بما فيها مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويسرني أن أذكر في هذا الصدد أنني قمت اليوم، منذ لحظات في الواقع، بإيداع وثيقة انضمام سري لانكا إلى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - لدى الأمين العام. وهذا القرار الهام الذي يسمح بالتدقيق الدولي للإجراءات الحكومية التي تؤثر على حقوق الإنسان لمواطنينا إنما يتفق مع سياستنا الثابتة في الانفتاح فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وترحب سري لانكا ترحيبا حارا بتعيين ماري روبنسون في منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد سعدت بمناقشة مسائل حقوق الإنسان معها قبل أيام قليلة. وإني لعلى ثقة من أن رجاحة عقلها وعدالة منهجها سيكونان عمادها في أداء مهامها؛ وأنها ستسعى إلى الحوار القائم على المعرفة وتشجعه، وليس إلى المواجهة؛ وأنها ستحاول كسب ثقة البلدان النامية؛ وأنها لن تكيل بمكيالين أو تستخدم الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان سلاحا ضد تلك البلدان. ونرجو لها كل التوفيق في النهوض بواجباتها الهامة. ونؤكد لها أنها ستلقى من سري لانكا كل عون.

وأعود الآن إلى الموضوع الرئيسي في بياني، وهو أثر الصراعات المسلحة على الأطفال. كل عام تبني الأمم المتحدة جبلا من الأوراق، ووفقا لوزير الخارجية البريطاني، يجري انتاج ٥٠٠ ٢ طن من الأوراق كل عام تتكلف ١٥٠ مليون دولار. وفي هذا الوقت من العام، كل عام، يجتاح الجمعية العامة فيضان من الكلمات يرتفع إلى مستويات جديدة بازدياد عدد أعضاء منظمتنا. وهناك إسراف شديد، وتكرار كثير، وإسهاب طويل في أساليب عملنا. ولكن علينا أن نتذكر دائما أن داخل أكوام الأوراق هذه بعض الوثائق التي تستحق، بل تستوجب، الاهتمام الشديد من جانب المجتمع الدولي.

وإحدى هذه الوثائق وثيقة تمتاز بنطاقها وعمقها والبحث الدقيق الذي بذل في تحضيرها، وهي دراسة عواقب الصراع المسلح على الأطفال، التي أعدتها السيدة غراسا ماشيل والمتعاونون معها، وقدمت إلى الجمعية العامة في العام الماضي تحت الرمزين A/51/306 و A/51/306/Add.1. وهي وثيقة عميقة الأثر وتكشف النقاب بشكل فاضح عن مسائل لم يستوعبها العالم أو يفهمها حق الفهم بحيث أن تجاهلها سيعد وصمة دائمة في جبين الضمير الجماعي للبشرية.

تكشف هذه الدراسة عن محنة الأطفال بوصفهم ضحايا الصراع المسلح. وتستعرض الحالة المؤلمة للأطفال بوصفهم لاجئين، ومحلا للاستغلال والعنف القائم على نوع الجنس، وفوق كل شيء بوصفهم جنودا صغارا. وتوصي الدراسة باتخاذ تدابير لإعادة تأهيل وتوفيق أوضاع الأطفال الذين أثرت عليهم الحرب، ولتشجيع شفائهم النفسي واندماجهم الاجتماعي، ولتعليمهم، ولمعالجة عدد من المسائل الأخرى ذات الصلة بمشكلة تخفيف عواقب الحرب على الأطفال. وتشير الدراسة إلى أن هناك

الملايين من الأطفال الذين يتورطون في صراعات لا يكونون فيها مجرد متفرجين بل مستهدفين. فبعضهم يسقط ضحايا لهجمات عامة على المدنيين، والبعض يلقى حتفه ضمن عمليات مدبرة للإبادة الجماعية. كما يعاني أطفال آخرون من آثار العنف الجنسي، أو الحرمان المضاعف من جراء الصراعات المسلحة التي تعرضهم للجوع أو المرض. ويصدمنا بنفس القدر أن آلاف الأطفال الصغار يستغلون استغلالا وقحا بجعلهم مقاتلين.

ووفقا لهذه الدراسة، شهد عام ١٩٩٥، ٣٠ صراعا دائرا في أماكن مختلفة في العالم. وكلها كانت صراعات دائرة داخل الدول، وبين فصائل تفرق بينها اعتبارات إثنية أو دينية أو ثقافية. وقد دمرت هذه الصراعات المحاصيل وأماكن العبادة والمدارس. ولم تبق على شيء، ولم تحترم قدسية أي شيء أو تحمي أحدا، لا الأطفال ولا الأسر ولا المجتمعات المحلية. وقد قتل ما يقدر بمليوني طفل في الصراعات المسلحة في العقد الماضي. وأصيب ثلاثة أمثال هذا العدد بجراح خطيرة أو بعجز دائم، علاوة على أعداد لا تحصى ممن أجبروا على مشاهدة أعمال العنف المرعبة، بل وعلى المشاركة فيها. هذه الإحصاءات مفزعة بما فيه الكفاية ولكن الدراسة تقول إن الأهول من ذلك هو الاستنتاج الذي يستخلص منها ألا وهو، أن العالم يبتلعه فراغ أخلاقي كئيب. فنحن في حيز مجرد من أبسط القيم الإنسانية، حيز يذبح فيه الأطفال ويغتصبون ويكسحون، حيز يستغل فيه الأطفال كجنود، حيز يتضور فيه الأطفال جوعا ويتعرضون لأبشع الأعمال الوحشية. إن أعمال الترويع والعنف بلا حساب إنما تعني التضحية المتعمدة بالأطفال. ولا يمكن أ، تهبط الإنسانية إلى ما هو أحط من ذلك.

وتنادي السيدة ماشيل بأنه أيا كانت أسباب الأعمال الوحشية التي تمارس في هذا العصر الحديث، فإن الوقت قد حان لإيقافها. وإني أتقدم بنفس هذا النداء إلى الجمعية العامة اليوم. وتكشف الدراسة عن مدى جسامة المشكلة وتقترح طرقا عملية عديدة لإنقاذنا منها. ومطلبها الجوهري البالغ البساطة هو ألا يكون للأطفال دور في الحروب. ولابد للمجتمع الدولي أن يندد بهذا الاعتداء على الأطفال بوصفه شيئا لا يمكن حقا السكوت عليه أو قبوله.

إن حالات الصراع العنيف كان يروح ضحيتها دائما أشخاص من غير المقاتلين. إلا أن أنماط وخصائص الصراعات المسلحة المعاصرة قد زادت من المخاطر بالنسبة للأطفال. وبالمثل، فإن تركيز السلطة والزعامة في أشخاص معينين، والتلاعب بالاعتبارات الإثنية والدينية لخدمة مصالح شخصية أو ضيقة للجماعة يسفران عن عواقب وبيلة على البلدان التي يدور فيها الصراع. وتنتج عن الصراعات المسلحة العابرة للمجتمعات المحلية أو الدائرة فيما بينها مستويات هائلة من التدمير: المادي والإنساني والأخلاقي والثقافي. فلا يقتصر الأمر على وجود أعداد كبيرة من الأطفال الذين يقتلون أو يصابون، بل إن أعدادا لا تحصى من الأطفال الآخرين ينشأون في حرمان من احتياجاتهم المادية والعاطفية، بما في ذلك وجود الصروح التي تستقيم بها الحياة الاجتماعية والثقافية. فنسيج مجتمعاتهم برمته يكون ممزقا تماما، بما في ذلك بيوتهم ومدارسهم ونظمهم الصحية ومؤسساتهم الدينية.

وتشير دراسة السيدة ماشيل عن حق إلى أن الحرب تنتهك كل حق من حقوق الأطفال، حقهم في الحياة، وفي أن يعيشوا وسط أسرة ومجتمع، وحقهم في الصحة، وفي تنمية شخصيتهم وحقهم في الرعاية والحماية. وكثير من الصراعات الحالية يدوم طوال فترة الطفولة، ومعنى ذلك أن كثيرا من الأطفال يقاسون من الضربات المتعددة والمتراكمة من يوم مولدهم حتى بلوغهم.

وفي ضوء الخلفية التي أوضحت إطارها، أود أن أركز تركيزا شديدا على المحنة الفظيعة للأطفال الجنود. وقد أشارت دراسة السيدة ماشيل إلى أن أحد الاتجاهات المزعجة للغاية في الصراع المسلح تتمثل في مشاركة الأطفال فيه بوصفهم جنودا. فهناك أطفال يخدمون في الجيوش في أدوار مساعدة كطهاة وحمالين وسعاة وجواسيس. إلا أنه يحدث بصورة متزايدة أن يعمد إلى تجنيد الأطفال بوصفهم جنودا. بل إن بعض القادة العسكريين يستحسنون استخدام الجنود الأطفال في الحرب لأنهم:

> "أكثر طاعة، ولا يناقشون الأوامر والتلاعب بهم أسهل من التلاعب بالجنود من الكبار". (A/51/306، الفقرة ٣٤)

وقد أجريت على سبيل الإعداد لدراسة السيدة ماشيل ٢٤ دراسة لحالات إفرادية لاستخدام الأطفال جنودا في صراعات وقعت خلال الـ ٣٠ سنة الماضية. ويتبين من هذه الدراسات أن مئات الآلاف من الأطفال في جميع أنحاء العالم يجندون في جيوش الحكومات أو جيوش المتمردين.

وكثيرون من الأطفال الجنود يبلغون من العمر ١٠ سنوات أو أقل، ولئن كان معظمهم من الصبية الذكور فإن البنات يجندن أيضا. والأطفال الذين يصبحون جنودا يكونون على الأرجح آتين من أوساط فقيرة ومهمشة وممن فصلوا عن أسرهم.

ونحن في سري لانكا نعلم بالضبط ما تعنيه دراسة السيدة ماشيل. فقد كنا طوال ما يقرب من عقدين في خضم حرب شنتها على الدولة مجموعة من الإرهابيين المسلحين تسليحا ثقيلا، ويطلق عليهم "نمو تحرير تاميل إيلام"، وهي مجموعة معروفة دوليا بوصفها واحدة من أفظع المنظمات الإرهابية التي عرفها العالم على الإطلاق. وهي تحارب لكي تقيم دولة مستقلة في سري لانكا بقوة السلاح. وفي تموز/ يوليه الماضي قرر بالإجماع مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أن هذه المنظمة منظمة إرهابية وطلب إلى وزارة الخارجية أن تدمغها بهذه الصفة. وفي آب/أغسطس الماضي، أعلنت محكمة كندية أن منظمة النمور هذه منظمة إرهابية وأمرت بترحيل المسؤول الأول عن جمع الأموال لها في كندا.

قتلت منظمة نمور تحرير تاميل إيلام آلاف المدنيين غير المسلحين ودمرت ممتلكات عامة تبلغ قيمتها ملايين الدولارات. وفي كانون الثاني/يناير من العام الماضي، فجرت ودمرت بنك سري لانكا المركزي مما أسفر عن قتل مئات المدنيين، وفي تموز/يوليه من العام الماضي، فجرت قطار ركاب ممتلئا بالعاملين العائدين إلى بيوتهم مما أسفر عن قتل مئات المدنيين. وما هذه الأحداث إلا جزء قليل من الفظائع التي ارتكبتها منظمة نمور تحرير تاميل إيلام ضد المدنيين أثناء حملة إرهاب طويلة. وقبل أشهر قليلة فقط قتلت منظمة نمور تحرير تاميل إيلام عضوين من برلماننا، مضيفة إلى القائمة الطويلة من السياسيين والقادة الآخرين الذين قتلتهم على مدى السنين، بما فيهم رئيس سري لانكا ورئيس وزراء الهند. ومؤخرا، هاجمت المنظمة الملاحة المدنية الدولية التي توفر الخدمات والإمدادات الضرورية لمجتمع التاميل في شمال سري لانكا، نفس المجتمع الذي تدعي أنها تحارب باسمه.

وقد قامت منظمة نمور تحرير تاميل إيلام بتجنيد آلاف المراهقين ليخوضوا حربها. ومما يسر تجنيد الأطفال انتشار الأسلحة الخفيفة الرخيصة. إلا أن منظمة نمور تحرير تاميل إيلام ترتكب في حق أطفال التاميل جرائم أكثر خسة وبشاعة. فهي تختطفهم بصفاقة أو تجتذبهم لقضيتها بتمجيد الحرب ورسم صورة رومانسية لها. وقد غسلت عقولهم حتى يؤمنوا بعقيدة الاستشهاد. وهم يقسمون أيمان الولاء المطلق للقادة. وأشارت دراسة ماشيل إلى سري لانكا بوصفها من بين البلدان التي غرر بأطفالها للانضمام إلى "الجماعات التي تؤمن بعقيدة الاستشهاد" "بتلقينهم المبادئ الأيديولوجية" لمنظمة نمور تحرير تاميل إيلام. وقد أدان كتاب معنون "الأطفال: الجنود غير المرئيين"، نشرته منظمة "أنقذوا الأطفال" في استكهولم، استخدام منظمة نمور تحرير تاميل إيلام الأطفال لشن هجمات انتحارية. وفي أيار/ مايو الماضي، جاء في رسالة لوكالة الأنباء الدولية IPS أنه: "مع قتل البالغين على مر الوقت صار يحل محلهم أطفال بحيث أصبح حوالي نصف مقاتلي منظمة نمور تحرير تاميل إيلام من الأطفال، ومن بين هؤلاء أناث كثيرات". وفي دراسة أخرى أجريت مؤخرا، أدان مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف الموجه ضد المرأة بشدة استخدام منظمة نمور تحرير تاميل إيلام للنساء في الحرب.

والعديد من هؤلاء الأطفال، ذكورا وإناثا، لا يتجاوزون سن العاشرة. وتحول العديد منهم إلى مفجري قنابل انتحاريين. وهم يضعون كبسولات سيانيد حول أعناقهم. ويساقون إلى المعارك كقنابل بشرية. وقد لاحظت دراسة ماشيل نفسها، في إشارة محددة إلى سري لانكا، أن "البالغين يستغلون عدم نضج الشباب لمصلحتهم، فقاموا بتجنيد المراهقين وتدريبهم على عمليات التفجير الانتحارية". وقد وصف تقرير صحافي نشر مؤخرا عن القتال في شمال سري لانكا كيف أن "أطفالا لم يتجاوزوا سن المراهقة بعد كانت تصطحبهم إمرأة من كوادر نمور التاميل، وهم معصوبو الأعين، إلى ساحة المعركة، في مجموعات تتكون من ثمانية إلى عشر أفراد، ثم تزال العصابة عن أعينهم ويؤمرون بإطلاق النار على القوات المسلحة". وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، قال الممثل السابق لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في سري لانكا في مؤتمر صحافي: "تجند منظمة نمور تحرير تاميل إيلام الأولاد والبنات من سن العاشرة فما فوق، واعتمادها على المقاتلين من الأطفال يتزايد بسرعة".

وقد أشارت دراسة ماشيل إلى الدور الذي يمكن للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والمجتمع المدني بصورة عامة القيام به في منع هذه الممارسة الشريرة. ومن المؤسف حقا أنه على الرغم من تفشي تجنيد منظمة نمور تحرير تاميل إيلام للأطفال كمحاربين في بلدي فإن المنظمات التي كثيرا ما يرتفع

صوتها عاليا في الدعوة إلى السلام والتي تسارع إلى انتقاد تجاوزات القوات المسلحة، ما زالت تلتزم صمتا غريبا في هذا الصدد. وهي بتقصيرها في إدانة هذه الأعمال، توقع نفسها بكل تأكيد في ذنب الإهمال البالغ لواجبها في دعم القيم الأخلاقية والروحية للمجتمع المتمدن. إنها بصمتها تبدو وكأنها لا تعي المأساة الضخمة المتمثلة بالتضحية بأرواح جيل كامل من الشباب قربانا لمولوخ، في الوقت الذي تعمد فيه حفنة من المضللين إلى تمجيد الضحايا، الذين لا حول لهم ولا طول، بوصفهم شهداء، كما يحاول آخرون إعطاء صورة رومانسية لما يسمى بتحرير فتيات ناشئات من قبل تنشئة تقليدية ظلت موضع الاحترام على مدى زمن طويل، غير مكترثين بما ينطوي عليه الأمر من تجريدهم من الصفات الإنسانية.

إنني أحث المجتمع الدولي بقوة على اتخاذ إجراء يتمشى مع الفقرة ٦٢ من دراسة ماشيل. فقد توخت هذه التوصيات شن حملة عالمية تستهدف القضاء على استخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الصراع المسلح، والتنديد بهذه الممارسات من خلال وسائط الإعلام، مما يولد ضغطا دوليا على من يلجأون إليها. وأحث أيضا جميع الفاعلين في صراعات مسلحة على التقيد بصرامة باتفاقية حقوق الطفل، وأشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة لتسريح الأطفال المجندين وإعادة دمجهم في المجتمع، وعلى الحاجة لاتخاذ إجراء مبكر للانتهاء من مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بإشراك الأطفال في المنازعات المسلحة وحظر تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

إننا نرفض روح التقاعس لدى البعض ممن يفترضون أن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح أمر محتم ولا يمكن تجنبه. من الواضح أن هذا ليس هو الحال. فمشاركتهم ناتجة عن قرارات عديمة الرحمة ومدروسة ومحسوبة اتخذها رجال متحجرو القلوب، يسعون بقسوة لتحقيق طموحاتهم القائمة على جنون العظمة بغض النظر عن الأراح البريئة التي تزهق. وفي الوقت الذي يرسل فيه قائد نمور تحرير تاميل إيلام آلاف الأطفال الصغار - بل أصغر الصغار - ليلاقوا حتفهم، نراه ينشئ أطفاله هو في رفاهية وأمان بعيدا عن ساحات المعارك بل بعيدا عن البلد كله. إن هذه الممارسة البربرية المتمثلة في تجنيد الأطفال أو إغوائهم بالانضمام إلى صفوف المحاربين هي ممارسة يجب على جميع الدول المتمدنة أن تدينها بصورة قاطعة لا تترك أي مجال للغموض أو الشك، ولا بد من استئصالها من عالمنا لكي نحافظ على إنسانيتنا.

وإنني أناشد البلدان ذات النفوذ، التي تقيم فيها منظمة نمور تحرير تاميل إيلام مكاتب وتجمع منها أموالا لمواصلة حربها المشؤومة في سري لانكا، ألا تسمح بوجودها، وألا تمنحها ملاذا فيما هي ترتكب جرائم خسيسة ضد الأطفال - وفي الحقيقة أطفال طائفتها هي.

باسم حكومة سري لانكا، أرحب بحرارة بتعيين السيد أولارا أوتونو، الدبلوماسي الأوغندي البارز، ممثلا خاصا للأمين العام لدراسة أثر الصراع المسلح على الأطفال. وقد رحبت كندا أيضا بتعيينه. وقد أشار وزير خارجية كندا أيضا إلى تجنيد لأطفال وأدانه. ويتعين علينا أن نقدم للسيد أوتونو الدعم من أعماقنا. وهو يعتزم اقتراح وبدء تدابير محددة لمعالجة المشكلة. وسيقوم بحملة دعوة عامة لاسترعاء نظر العالم إلى هذه المحنة الرهيبة، محنة الأطفال في الحرب. وإنني أناشد المجتمع الدولي ألا يسمح بأي مساس بعمله بسبب قلة الاعتمادات.

عندما ننظر إلى نصف القرن الذي انقضى منذ إنشاء الأمم المتحدة يتعين علينا، في الحقيقة، أن نعترف بوجود دواع للرضا عما أنجز، ولو كان محدودا، بفضل قراراتنا وأعمالنا الجماعية أثناء هذه الفترة. فمما لا شك فيه أنه جرى تحقيق مكاسب لا تنكر في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومهما بدت لنا متواضعة إذا قورنت بطموحاتنا وأهدافنا. غير أن المشاكل الأساسية للعالم النامي لا تزال باقية بدون حل، في حين أن البلدان المتقدمة النمو تزداد قوة على قوة.

وفي مجال الأمن الجماعي وصون السلم العالمي، فعلى الرغم من أنه أمكن تفادي وقوع كوارث كبرى، لم تنجح الأمم المتحدة في تحقيق حلم كل إنسان في أن يعيش في سلام في عالم خال من آفة الحروب وكل ما يصاحبها من أهوال المجازر البشرية والتدمير الأرعن لكل شيء نعتز به. وحتى نهاية الحرب الباردة لم يحدث أي فرق يذكر بالنسبة لبلدان مثل بلداننا التي تورطت في الصراعات الأهلية الداخلية التي كثيرا ما يذكيها العمالقة من أصحاب مصانع الأسلحة في العالم، بينما تدور في الأمم المتحدة مناقشات لا نهاية لها حول نزع السلاح.

ومهما كان عمق احساسنا بالاحباط وخيبة الأمل، فهل أمامنا من رجاء آخر غير الأمم المتحدة؟ لا أعتقد ذلك.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد قصرت عن توقعاتنا، فالسبب في ذلك هو أننا، نحن الدول الأعضاء قد أخفقنا في احترام التزاماتنا والوفاء بمسؤولياتنا تجاه المجتمع العالمي، وفضلنا مصالحنا الوطنية الإنانية على الصالح العام.

وإذا واصلنا السير على هذا الدرب، فإن الأمم المتحدة ستفقد مغزاها كلية، وسيسجلها التاريخ بالتأكيد على أنها مجرد محاولة ورعة أخرى لم نملك الشجاعة ولا الالتزام لجعلها حقيقة.

وكما قال وزير خارجية ألمانيا من هذا المنبر قبل بضعة أيام فإن:

"أطفالنا هم عماد مستقبل العالم وآماله، وهم أضعف الأعضاء في أي مجتمع ... هم صغار ولكنهم يحتاجون إلى حقوق كبيرة. كم كان سيبلغ سوء حالهم لو لم تكن هناك أمم متحدة؟ وماذا كان يحدث لضمير العالم؟ ومن كان سيطالب بالاهتمام بهؤلاء الأطفال والتضامن معهم إذا سمحنا بزوال هذه المنظمة؟ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٩)

وإذا أردنا تحقيق المثل العليا التي توخاها مؤسسو هذه الهيئة العالمية، والآمال والأحلام التي تراود ملايين لا حصر لها من البشر، يتوجهون بكل تطلعاتهم نحو الأمم المتحدة، فعلينا أن نجدد ايماننا وثقتنا بالأمم المتحدة - وليس الأمم المتحدة القديمة التي ينظر إليها باستخفاف بل وأحيانا بالتشكك، وإنما الأمم المتحدة الجديدة التي ستكون، بشكل أو آخر، خلقا جديدا وكائنا جديدا. ومع ذلك، فإذا أردنا للأمم المتحدة أن تولد من جديد، يجب علينا أن نجري تغييرات هيكلية جوهرية في النظام الدولي، تغييرات تبعث فيها حياة جديدة وقوة جديدة للقرن المقبل. وهذه التغييرات ستترتب عليها حتما تضحيات؛ فهي تغييرات ستتردد دول كثيرة في الترحيب بها، وستكون عازفة عن قبولها خشية أن تعرض سيادتها وما تطلق عليه مصالحها الحيوية للخطر. وعلى كل فإن هذه التغييرات، بحكم طبيعتها، ستأخذ شكل مطلب لا مساومة فيه يواجهنا جميعا. فبدون تضحية لا يمكن تحقيق شيء له مغزاه. تلك في واقع الأمر حقيقة عالمية تتعلق بخلاص البشرية، والأمم المتحدة هي قبل كل شيء، مثل أية مؤسسة بشرية أخرى. فمواطن ضعفها وقوتها ما هي إلا مواطن ضعف وقوة الجنس البشري.

والالتزام بالعمل من أجل الصالح العام لا يمكن أن يكون انتقائيا؛ كما لا يمكن أن يخضع تولي هذا الواجب المرهق لأية معايير مزدوجة. ويتعين على جميع أمم العالم، القوية والضعيفة، الغنية والفقيرة، أن تتفق معا على الحد من استقلاليتها وادعائها بالحق في أن تتصرف بمفردها. وعلى كل منا أن يوافق على اخضاع قراره وحريته في التصرف لإرادة سياسية عالمية تتجلى في هيئات الأمم المتحدة الديمقراطية والنيابية بحق، التي تعبر عن الحكم الأصيل لمجتمع الدول العالمي. وفي غياب القرارات الجماعية والإجراءات المتضافرة التي تصدر عن هذه الأمم المتحدة بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، والتي تنفذ بعزم وتصميم فإنني أشك فيما إذا كان بإمكاننا حقا أن نتوقع مستقبلا أفضل للجنس البشري في الألفية الجديدة. علينا ألا نخذل الأمم المتحدة، وإلا فيصمنا التاريخ بأننا رجال القرن العشرين "الجوف".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية اثيوبيا، معالي السيد سيوم مسفين.

السيد مسفين (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وما من شك في أن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع هو اعتراف بمقدرتكم الشخصية وبالتزام بلدكم، أوكرانيا، بالأمم المتحدة وبالمبادئ المكرسة في ميثاقها.

أود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير غزالي، الذي اضطلع بمسؤولياته بحكمة وتفان عميقين.

كما نتوجه بالتقدير إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على الجهود العظيمة التي يبذلها لضمان تنشيط الأمم المتحدة. وفي تقريره (A/51/950) الذي قدمه إلى الجمعية العامة تحت عنوان "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، اقترح على الدول الأعضاء تدابير يمكن أن تتخذها لإشاعة الديمقراطية في الأمم المتحدة والنهوض بفعاليتها بوصفها الأداة التي نتصدى بها جميعا للتحديات التي تواجهنا ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. وأود أن أؤكد للأمين العام تأييد اثيوبيا التام لمبادرته.

وتؤمن اثيوبيا ايمانا راسخا بأن مسألة اصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه التي طال انتظارها، هي لب عملية إصلاح الأمم المتحدة. وهناك اجماع واسع النطاق

على ضرورة أن يعكس اصلاح المجلس وتوسيعه حقائق العالم الذي نعيش فيه اليوم. وقد تم الإعراب عن الموقف الأفريقي من هذه القضية في مؤتمر القمة الثالث والثلاثين لرؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في هراري في حزيران/يونيه من هذا العام. واثيوبيا تؤيد تماما الموقف الأفريقي.

تتيح لنا هذه المناسبة السنوية فرصة لكي نؤكد مجددا التزامنا بالأمم المتحدة وبكل ما تمثله، وبجميع الجهود التي تستهدف التصدي لتحدياتنا المشتركة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نغو كوانغ شوان (فييت نام).

ولأسباب جلية، انحسرت بعض الأخطار المشتركة التي كنا نواجهها. وتجاوزنا نوعا ما الحرب الباردة التي نتفق في الرأي على أنها كانت تهديدا لبقاء الإنسانية نفسه. وعليه، ينبغي أن تسنح فرصة أكبر بكثير اليوم من أجل إقامة تعاون دولي فعال في العديد من المجالات، وبخاصة من أجل القيام بخطوات حقيقية وملموسة في اتجاه تحقيق شراكة أصيلة في مكافحة الفقر ولتمكين أولئك المصممين على إزالة الحواجز التي تعترض تنميتهم من بلوغ أهدافهم وتحقيق أحلام وآمال شعوبهم.

ومن العسير إقامة سلم وأمن دائمين ومستدامين عندما تعمل الظروف التي تواجهها أغلبية شعوب البلدان النامية على توليد اليأس وعندما تزيد أوجه الحرمان التي يعاني منها اليوم على الآلام آلاما لأن التيارات القائمة بدلا من توفير المؤاساة، تعد بمزيد من الحرمان الحالي أو بأسوأ منه. وما من وقت أنسب منه الآن، ونحن نستعد للاحتفال بالذكرى الخمسين لتوقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لتجديد التزامنا وتكريس أنفسنا مجددا لتحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان بجميع أبعادها - أي الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الحق في التنمية وفي الانعتاق من أغلال الفقر.

إن القضاء على الفقر وتعزيز حقوق الإنسان هما، بالنسبة إلى اثيوبيا، الأساسان اللذان تقوم عليهما استراتيجيات التنمية والإصلاحات الديمقراطية للبلد. وفي البرنامج الذي يمس حقوق الإنسان مباشرة، يعتزم البرلمان الاتحادي، وعلى نحو ما ينص عليه الدستور الاتحادي الاثيوبي، إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وأمانة للمظالم مطلع العام المقبل.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأسترعي انتباه هذه الجمعية إلى واقع القيام حاليا بمحاكمة الأفراد القياديين في النظام العسكري القمعي الذي حكم اثيوبيا في السبعينات والثمانينات، لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهذه المحاكمات العلنية هي الأضخم منذ محاكمات نورمبرغ. إلا أن المحاكم الاثيوبية حُرمت من فرصة إحضار جميع مرتكبي هذه الجرائم للمثول أمام القضاء لأن عديدين ممن يجب محاكمتهم في اثيوبيا منحوا ملاذا آمنا في بلدان أخرى، منتهكة بذلك أحكام اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها. ولذلك نناشد الدول المعنية التعاون مع اثيوبيا واتخاذ ما يلزم من تدابير، وفقا للقانون الإنساني الدولي، بغية كفالة إحضار أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية للمثول أمام القضاء.

ولا يمكن للتعاون الدولي والمنافع التي تجنى منه، سواء كان ذلك من خلال الوسائل الثنائية أو المتعددة الأطراف، أن تحل محل ما يجب على فرادى البلدان أن تقوم به من أجل كفالة التوصل إلى التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي. إذ تقع على عاتقنا مسؤولية انتشال بلداننا من حالات البؤس الناجمة عن الفقر، في حالة من ينطبق عليه هذا الواقع من بيننا. والمعونة وحدها، أيا كانت طبيعتها أو كميتها، لن تجدي نفعا حتى لو جرى العمل على توفيرها.

ومن غاية الأهمية أن يتطور المناخ الاقتصادي الدولي في اتجاه إشاعة بيئة تنافسية عادلة تتيح للجميع فرصا متكافئة، وبخاصة لأولئك الذين، لأسباب متعددة تعزى سواء إلى أخطاء ارتكبوها هم أو إلى أسباب تاريخية معقدة لا ناقة لهم في بعضها ولا جمل، تخلفوا عن المسيرة وفشلوا في وضع بلدانهم على سكة التنمية المستدامة.

وفي هذا المجال، لا يمكننا إلا أن نقر بأننا لا نعمل بما فيه الكفاية، على الرغم من كثرة ما يتشدق به من أقوال وما يطلق من وعود. وربما يكون الباب قد أقفل بإحكام على انقسامات الماضي القديمة، إلا أننا لا يمكننا أن ندعي، على الرغم من استمرارنا في التحدث عن البشرية الواحدة التي تجمعنا والقرية المشتركة التي نسكنها، بأنه تجرى معالجة الانقسامات الأخرى في العالم،

ناهيك عن رأب الصدع. وبرهانا على ذلك يكفي مجرد النظر إلى حالة الفقر في العالم اليوم وإلى الجهد الفاتر المبذول لمكافحته والقضاء عليه دوليا. إن توقع استمرار ارتفاع مستوى الفقر في أفريقيا هو تحد للمجتمع الدولي بقدر ما هو كشف عن الظروف القاسية التي تعيشها هذه القارة.

وينبغي للحاجة إلى ضمان الأمن الغذائي للجميع ألا تكون في أي شكل من الأشكال مهمة يستحيل تحقيقها للعالم الذي نعيش فيه اليوم. وهنا كذلك، يتعين على فرادى البلدان التي تواجه هذه المشكلة أن تضطلع بمسؤولياتها في المقام الأول، إلا أنه ينبغي أيضا أن يكون للمجتمع الدولي دور يؤديه، بما في ذلك في مكافحة الفساد - وهو، كما نعلم جميعا، داء له جانب دولي في بعده الهائل، وهو بذلك غير قابل للمداواة إذا ما عولج على الصعيد الوطني وحده. وقد أحرزنا في أثيوبيا تقدما مهما خلال السنوات القليلة الماضية في إرساء أسس الأمن الغذائي لشعبنا. إلا أنه، على نحو ما ينبغي أن يكون واضحا، لا يمكن تأكيد ضمان تحقيق الأمن الغذائي ما دام الانتاج يعتمد اعتمادا كليا، كما هي الحال في أثيوبيا، على الزراعة التي تنتظر الأمطار، وما دام استغلال المياه المتوافرة لأغراض الري لا يجرى، لأسباب متعددة.

وفي هذا الخصوص بالذات يصبح الاستغلال المنصف للأنهار عبر الحدودية مسألة ينبغي إيلاؤها الأولوية القصوى. وسيبقى التعاون الإقليمي في مجال الأنهار الدولية مستحيلا إذا ظلت الحسابات، المستندة إلى تحقيق كل شيء لطرف ولا شيء لطرف آخر، تتحكم بمواقف الأطراف التي يمكنها لو تخلت عن تلك الحسابات أن تستفيد من التعاون المتكافئ. وفيما يتعلق بمسألة مياه نهر النيل، التي تؤثر على أثيوبيا تأثيرا مباشرا والتي لم يحصل فيها تعاون فعال فيما بين الدول المطلة على النهر، نرغب في مناشدة المعنيين إلزام أنفسهم بتعاون إقليمي حقيقي وأصيل يستند إلى رؤية تحقق مصالح الجميع، وتكفل التوصل إلى نتائج محققة ومنصفة وعادلة. فلا يمكن أن يكتب الاستمرار لوضع راهن غير عادل، كما لا يمكنه أن يكون أساسا لبناء تعاون أصيل.

ونحن نعلم تماما أن عددا من المبادرات طُرح على صعيد الأمم المتحدة للمساعدة في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان النامية وللتخفيف من آثار الفقر ومن تبعات الظروف التي تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. إلا أن تنفيذها عمليا، وعلى الرغم من حسن النوايا، إتسم دائما بالفتور وكان، في أحسن الأحوال، أقل من مرض وبالتالي مصدرا لخيبة الأمل. وينسحب هذا الواقع على برنامج عمل الأمم المتحدة للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وغيرهما من المبادرات. ويحدونا الأمل بألا تواجه المبادرة الخاصة بشأن أفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مصيرا مماثلا.

وهذا لا ينبغي اعتباره نقدا موجها إلى الأمم المتحدة. فالمنظمة ليست لها حياة وليس لها نشاط في حد ذاتها مستقلة عن الدول الأعضاء. إننا نحن الدول الأعضاء الذين لم نغتنم بقدر كاف الفرصة التي أتيحت بانتهاء انقسام العالم خلال فترة الحرب الباردة وانتهاء التوتر الدولي الذي سببه الوضع خلالها.

إن التعاون الدولي المتاح للعالم النامي اليوم - ليس فقط داخل الأمم المتحدة وإنما بشكل عام سواء في المجال الثنائي أو المجال المتعدد الأطراف - لا يتناسب مع التحديات التي تواجه تلك البلدان، كما أنه لا يحقق العدالة للجهود الهائلة التي تبذلها تلك البلدان، ومنها بلدان عديدة في أفريقيا، لجعل اقتصاداتها أكثر ملاءمة لإقامة علاقات عمل ودية معها.

إن عددا متزايدا من البلدان على قارتنا، من بينها بلدي إثيوبيا، اتخذت تدابير حاسمة لتحرير اقتصاداتها، وتخفيض الإنفاق الحكومي، ووضع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني. وبسبب هذه الجهود الجادة وشد الأحزمة والانضباط النقدي والمالي، كانت هناك تطورات مشجعة طوال السنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في عدد من البلدان الأفريقية، من بينها إثيوبيا. وفي بلدي، وللمرة الأولى خلال أكثر من عقدين، بدأ الاقتصاد ينمو، بمعدل نمو يزيد على ١٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٦. وزاد متوسط معدل النمو خلال السنوات الخمس الماضية على ٧,٠ في المائة.

وفي مجال الحكم وإشاعة الديمقراطية، ليس هناك شك في أنه رغم بعض النكسات، يبدو أننا في أفريقيا أحرزنا تقدما كبيرا على مدى السنوات السبع الماضية أو نحو ذلك. وهذه المكاسب بحاجة إلى دعم وإثراء بخطى

يمكن الحفاظ عليها بشكل فعلي، بما يتفق مع مبادئ الملكية الأصلية.

من ناحية أخرى، غني عن البيان القول بأن اقتصاداتنا كان عليها أن تعمل في مناخ اقتصادي دولي غير ودي وغير موات للنمو والتنمية المستدامة. إن العقبات متنوعة، وهي نفسها التي ذكرناها مرارا في اجتماعات مثل هذا الاجتماع وكلما أتيحت لنا فرص أخرى. والتحديات التي نواجهها تتضمن إتاحة فرص التسويق أمام سلعنا الأساسية، وتتصل أيضا بالحمائية، ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية، والصعوبة المرتبطة بجذب مستوى كاف من الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن أكبر التحديات التي تواجهنا هي تلك التي تنطوي على مسائل تتعلق بالالتزامات الناشئة عن تراكم الدين وخدمة الدين. وإذا كان هناك معوق واحد كبير أمام تنمية بلدان مثل إثيوبيا فهو، على وجه التحديد، تراكم الدين، الذي لا يزال يفرض علينا تحويل جزء كبير من مواردنا عن أنشطة إنتاجية كان يمكن أن تُسرع النمو والتنمية.

وبطبيعة الحال لا يمكننا أن نغفل الاقتراحات المتعلقة بتخفيف عبء الدين، أو عددا من الخطوات الإيجابية - وإن كانت غير كافية - التي اتخذت في هذا الشأن. ونحن نعترف بالجهود التي بذلتها مجموعة السبعة ونقدرها، وآخر هذه الجهود الخطوات التي اتخذت والوعود التي قطعت في مؤتمر قمة ليون وبعده، وبشكل خاص الوعد المتصل بتدابير تخفيف عبء الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

لكن حتى مع ذلك، لا يمكننا أن ننسى التجاهل والتناقض اللذين نواجههما فيما يخص تخفيف عبء الدين. ففي كثير من الحالات، لا بد للبلدان لكي تكون مؤهلة لبعض تدابير تخفيف عبء الدين هذه من أن تفي بشروط لا تطيقها اقتصادات أكثر تقدما منها بكثير.

ما من شك في أن أحد المستلزمات الرئيسية للتنمية الاقتصادية المستدامة هو ملكية البلد لبرنامجها الاقتصادي. ومع ذلك، فإن المشروطيات التي تصاحب تدابير تخفيف عبء الدين تعمل على تقويض الملكية، وتسبب بالتالي فقد إمكانيات وضع سياسات قائمة على تقييم واقعي مناسب للظروف المحلية المحددة. وهكذا يواجه أولئك الذين حكم عليهم بأن يتحملوا تراكم دين ضخم تنوء به اقتصاداتهم خيار هوبسون: إما تخفيف عبء الدين مع التخلي عن الملكية، أو الملكية مع عدم تخفيف عبء الدين.

إن ما نحتاج إليه اليوم وفي هذا العصر هو شراكة حقيقية وتعاون دولي يقومان على الأقل على التزامات بتهيئة الساحة للأداء بشروط لا تتطلب من بلدان العالم النامي مواجهة خيارات مستحيلة. ونحن نأمل فعلا في أن تساعد بعض المبادرات الأخيرة التي تتخذها بعض البلدان على مستوى ثنائي، والاتجاهات الآخذة في الظهور التي تشجع التركيز مجددا على أفريقيا، مثل اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في الأسبوع الماضي على مستوى وزاري، في زيادة حساسية المجتمع الدولي لتحديات التنمية التي تواجهها أفريقيا.

إن الشراكة الحقيقة مطلوبة لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة في أفريقيا. ونحن نأمل أن يقدم الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن والجمعية العامة في شهر شباط/فبراير من العام المقبل، توصيات محددة من شأنها أن تجنبنا تكرار ما تعرضنا له من إحباطات من قبل.

قد لا يكون من الواضح دائما رؤية رابطة سببية مباشرة بين الفقر ونقص التنمية الاقتصادية من ناحية، والنزاع وانعدام الأمن، بما في ذلك الإرهاب، من ناحية أخرى. لكن ما من شك في أن اليأس، وانعدام الأمل، والعلل التي يسببها الفقر والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية توفر الوقود لتحول الاحتكاكات السياسية، أيا كان مصدرها، إلى شكل حرب ضروس بين الأشقاء، بما يترتب على ذلك من انهيار اجتماعي وانفجار المجتمعات من الداخل. ولقد شهدنا في كثير من الأحيان أنه بمجرد أن تنفجر المجتمعات من الداخل، وتتفكك مؤسسات الدولة، يصبح لم الشمل بالغ الصعوبة، ومهمة مستحيلة تقريبا. وانظروا إلى الصومال.

ومع ذلك أحرزت أفريقيا بعض التقدم. فالكابوس الذي خيم على ليبريا انتهى، بفضل التضحيات الكبيرة التي قدمها أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهناك أمل جديد تثيره الإطاحة بنظام موبوتو ودخول جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الساحة الدولية، هذه الجمهورية التي تحتاج حكومتها وشعبها إلى دعم وتضامن المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ورغم بعض النكسات في بوروندي، لا تزال بلدان المنطقة والوسيط، المعلم جوليوس نيريري، يواصلان المثابرة في جهودهما للمساعدة على تحقيق حل للنزاع في ذلك البلد.

ويسرنا ويشجعنا أن الجهود التي يبذلها السيد جيمس بيكر في الصحراء الغربية تحرز بعض التقدم الهام. ونحن نأمل ألا ينقضي وقت طويل حتى يكون من الممكن إجراء استفتاء حر منصف في الصحراء الغربية. وأود أن أشارك الأمين العام في تهنئة أطراف النزاع على النتائج الإيجابية التي توصلت إليها حتى الآن في سبيل إيجاد حل دائم للنزاع. وبنفس الروح. أود أن أدعوها إلى مواصلة الحوار المباشر والإسراع بتنفيذ اتفاقاتها.

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، نشعر بالإحباط الشديد بسبب التعقيدات المتزايدة التي تكتنف عملية السلام. ونأمل أملا خالصا في أن تتوهج من جديد الثقة التي ظهرت في وقت سابق وأن تتوصل تلك المنطقة المضطربة إلى سلام دائم يقوم على أساس تحقيق العدالة لمن حرموا منها، وتوفير الأمن للجميع.

وبصرف النظر عن النزاع في جنوب السودان، الذي ما فتئت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تعمل على توفير المساعدة للتوصل إلى حل سلمي له، والتحولات المعاكسة في المكاسب التي تحققت في سيراليون وجزر القمر فإن الصراع الرئيسي الذي لا يزال مستعصيا على الحل في أفريقيا هو الصراع الذي يواجه شعب الصومال. وهنا أيضا أحرز تقدم هام، وتهيأت فرص لتحقيق انطلاقة حقيقية لا يمكن للصوماليين أن يضحوا بها. وأمكن تحقيق إطار لهذه الانطلاقة بإنشاء مجلس الخلاص الوطني الذي يعد الآن لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية قريبا.

ونذكر جميعا أن الأمم المتحدة انفقت موارد ضخمة من أجل تحقيق السلام في الصومال، والآن يمكن للمجتمع الدولي، بجزء يسير من الموارد والجهود التي أنفقتها الأمم المتحدة في وقت سابق، أن يساعد في تحقيق المصالحة الوطنية والسلم في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. إن عملية صنع السلام في الصومال تمر في الوقت الراهن بمرحلة حرجة للغاية. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ألا يتوقفا عن تقديم جهودهما من أجل تحقيق السلام في الصومال.

إن بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عازمة على إنجاح هذه العملية. وكان الدعم الذي تقدمه منظمة الوحدة الأفريقية وشركاؤنا الآخرون حاسما في هذا الصدد، وبصفة خاصة فيما يتصل بالجهود الرامية إلى ضمان إحضار السيد حسين عيديد وأمثاله إلى عملية السلام. ومن رأينا الجازم أنه لا ينبغي السماح لأحد بإجهاض وأفساد هذه العملية وأن الدعم المطلق الذي تقدمه الأمم المتحدة لعملية السلام التي تجري الآن والتي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حاسم في هذه المرحلة.

ونذكر جميعا أن كثرة المبادرات التي قدمت من أجل السلام في الصومال ولدت تعقيدات في الماضي، وأنه نتيجة لذلك كان من الصعب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد لتحقيق السلام في ذلك البلد. بيد أن الحالة اليوم أفضل كثيرا وينبغي رغم ذلك تعزيزها وتقويتها. وأصبح التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أمرا لا غنى عنه على الإطلاق.

وإذ رأت بلدان المنطقة بحكم الجوار، أن استمرار عدم وجود سلطة مركزية في ذلك البلد لا يحقق أي مصلحة، فقد اختارت العمل على أساس القول المأثور بأن وجود حكومة ضعيفة أفضل من عدم وجود حكومة على الإطلاق. وقد كان من نتيجة عدم وجود سلطة مركزية في الصومال أن تزايدت القوات، بما في ذلك القوات القادمة من خارج المنطقة، تدفعها نزعة قوية إلى استمرار الفوضى واتساعها في ذلك البلد وفي المنطقة كلها. ولهذه الأسباب ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يبذلا المزيد من الجهد لمساعدة بلدان المنطقة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جهودها لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالأمين العام السيد كوفي عنان للخطوات التي اتخذها لإحياء دور الأمم المتحدة في الصومال، وللمبادرة التي اتخذها لإيجاد السبل التي تكفل إلى أقصى قدر ممكن زيادة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والأمم المتحدة لعملية السلام الجارية في الصومال. ونأمل في أن الخطوات التي ستتخذ على أساس توصيات مبعوث الأمين العام ستوفر المزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي لمبادرة السلام التي شرعت فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وستؤدي إلى زيادة التنسيق بين الأطراف الخارجية. ونؤمن إيمانا قويا بأن الصندوق الائتماني للصومال الذي اقترحه الأمين العام سيوفر الدعم اللازم لعملية السلام إلى حد كبير.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى البعثة المشتركة عن منظمة الوحدة الأفريقية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية

بالتنمية، التي ستذهب إلى الصومال في هذا الشهر. والهدف المحدد لهذه البعثة المشتركة هو أن تضفي الشمول والتكامل على مؤتمر بوساسو للمصالحة، وذلك بتشجيع جميع الأطراف على المشاركة فيه، ولتنقل رسالة واضحة لا لبس فيها بأنه ليس لأي فريق أن يقف ضد عملية السلام في الصومال.

لقد كانت منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية التي ننتمي إليها من أكثر مناطق العالم تأثرا بنتائج الحرب. والدمار الذي لحق بها ضخم. وتحتاج هذه المنطقة إلى فترة من الهدوء والسلام لتعوض الوقت الضائع. ونظرا لقيام حروب مدمرة وطويلة في هذه المنطقة، أصبح الحصول على الأسلحة فيها ممكنا وسهلا، وانتشرت فيها الألغام الأرضية. وفي إثيوبيا وحدها تشير التقديرات إلى وجود ما يزيد على ١,٥ مليون لغم أرضي مضاد للأفراد لا تزال تقتل وتشوه الأبرياء بمن فيهم النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، نحن نعلق أهمية كبيرة على مشروع معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي اعتمد في مؤتمر أوسلو مؤخرا. ونناشد الذين لا يزالون خارج عملية أوتاوا أن يوقعوا على مشروع الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام حتى تصبح الاتفاقية أداة فعالة للقضاء على هذه الأسلحة الفتاكة.

وإثيوبيا، باعتبارها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة، ما فتئت تفي دون تحفظ بالتزامها حيال المنظمة وتتمسك بمبادئ الميثاق. وقد استفاد بلدي دائما من البرامج المتعددة لمنظومة الأمم المتدة. وبالتالي فإن زيادة فعالية المنظمة في جميع الميادين وتحقيق السلم والأمن العالميين هما من بين الأهداف التي نتمسك بها بقوة.

وأود أن اختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل في أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لن تفوتهما الفرص التي توفرت منذ بداية هذا العقد للنهوض بالتعاون الدولي الفعال والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في مناطق العالم التي لم تتحقق فيها التنمية حتى الآن.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية استراليا معالي الأونرابل الكسندر دونار.

السيد دونار (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتهنئة السيد أودوفينكو لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الثانية والخمسين. لقد شهد البلد الذي يمثله والمجموعة التي يمثلها تغيرات كبيرة في العقد الماضي. ولذلك يبدو من حسن الصدف أن يترأس السيد أودوفينكو الجمعية العامة الآن وهي تضع أسس التغيرات الكبيرة للأمم المتحدة نفسها، تلك التغيرات التي ينبغي أن تهيئ المنظمة على نحو أفضل للمناخ الدولي الجديد الذي نجد أنفسنا فيه والذي نرجو أن يكون أكثر تعاونا.

وعلى ذلك ليس من الصحيح فحسب، بل من الضروري أيضا أن يكون الإصلاح هو الموضوع الرئيسي للأمم المتحدة في الوقت الحالي، ولهذه الجمعية العامة بشكل خاص. ونود أن نشكر الرئيس السابق للجمعية العامة السفير غزالي على المساهمة الممتازة التي قدمها من أجل متابعة جدول أعمال الإصلاحات خلال فترة رئاسته، خاصة بصفته رئيسا للأفرقة العاملة للجمعية العامة.

أريد اليوم أن أركز كلمتي على ثلاث قضايا بصفة خاصة وهي: إصلاح الأمم المتحدة؛ وإعادة توجيه نهجنا إزاء حقوق الإنسان حتى يمكن النهوض بالتعاون وبناء المؤسسات، وإنشاء هياكل دائمة تعطي مضمونا للأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى؛ وإعادة تشكيل المجموعات التقليدية للأمم المتحدة كيما تعبر على نحو أفضل عن التجمعات الإقليمية لعالمنا المعاصر.

وفي تناولي لقضية الإصلاح فإن مقصدي هو بناء عالم للجيل المقبل، وأنا أستلهم في هذا الصدد آمال وتطلعات ذلك الجيل.

وفي هذا السياق، يسرني أن أعلن أنه قد انضم إلينا في الجمعية العامة اليوم السيد بيري كروس، وهو شاب استرالي متميز وشجاع يقود المعركة ضد مرض الشلل. وهو يجسد إيمان استراليا بأن الأفراد الذين يتحلون بالإرادة والقدرة على التركيز العملي يمكنهم أن يحدثوا فارقا ملحوظا في التغلب على الحواجز وإصلاح الهياكل التي تمثل حقبة سابقة.

وتود استراليا أن تعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع الأمين العام وجميع أعضاء الأمم المتحدة من أجل ضمان

تحقيق تقدم جوهري بحلول نهاية هذه الدورة للجمعية العامة في مجالات الإصلاح الثلاثة الحاسمة وهي: الإصلاح المالي، وحسم الأزمة المتصلة بميزانية الأمم المتحدة وجدول الأنصبة المقررة؛ وإصلاح مجلس الأمن؛ وإصلاح المنظمة.

وعندما أدليت ببياني الأول أمام هذه الجمعية العامة في السنة الماضية، أكدت على ضرورة المضي قدما بشكل عاجل في عملية الإصلاح وإعادة تنشيط هذه المنظمة الهامة، لضمان فعاليتها واستمرار أهميتها في المستقبل. وفي هذا العام، حظيت عملية الإصلاح بزخم حقيقي وفره الأمين العام الجديد، الذي رحبت استراليا بتعيينه ترحيبا حارا. وقد أعلن عن إصلاحات تنظيمية كبيرة في شهري آذار/مارس وتموز/يوليه من هذا العام ترمي إلى تجديد هذه الهيئة. وأيدت بحماس هذه المبادرات، التي ينبغي أن نتخذها الآن ركيزة للبناء عليها.

ونحن نشارك الأمين العام في استنتاجاته حول أوجه القصور في الأمم المتحدة. لقد أعيد التأكيد مرارا وتكرارا على رسالة المنظمة كما وردت في الميثاق، وهي لا تزال صالحة اليوم. إلا أن الآليات وأساليب العمل التي تتبع لتحقيق تلك الرسالة هي التي تحتاج إلى استعراض وتنقيح شاملين. ونحن نتفق على أن هناك الكثير جدا من التجزؤ في الهياكل، والكثير جدا من الجمود داخل الهيئات، وتوكيد مفرط على البيروقراطية وتسلسل العمليات.

وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على الإصلاحات المقترحة في هيكل الأمم المتحدة والأمانة العامة. نحن نرحب على وجه الخصوص بعملية دمج ١٢ أمانة وكيانا في خمسة، والتوطيد المقترح لخمس هيئات حكومية دولية ودمجها في هيئتين. وسيساعد ذلك على تبسيط العمل وإزالة الهياكل البيروقراطية والازدواجية غير الضروريين من الأمانة العامة. وهذا نهج نزكيه أيضا للوكالات المتخصصة نظرا لأن الدول الأعضاء تسعى إلى تبسيط العمل في بعض هذه الهيئات، بل وإلى دمجها أيضا.

لقد اقُترحت خطوات هامة لإصلاح الطريقة التي تعمل بها الأمانة العامة ونحن نثني على إلغاء الألف وظيفة وتخفيض التكاليف الإدارية بنسبة الثلث، وهما خطوتان التزم بهما الأمين العام. ونود أيضا أن نرى جميع موظفي الأمانة العامة يتم تعيينهم بعقود محددة المدة وقابلة للتجديد بغية السماح بقدر أكبر من المرونة في التوظيف في المنظمة. ونؤيد إدخال نظام الجدارة في الترقيات وتقييم الأداء بدلا من النظام الذي يعطى فيه للأقدمية ثقل غير متناسب. كما نشجع الإدارة على تحسين فرص التدريب لصغار الموظفين وكبارهم أيضا.

وستؤدي هذه الإصلاحات، ليس إلى جعل عمل الأمم المتحدة يؤدى بشكل أفضل وحسب، وإنما إلى وفورات حقيقية أيضا. وستتاح هذه الوفورات للبرامج، وهي برامج تفيدنا جميعا، بل وتدعم بشكل خاص أعضاء الأمم المتحدة من البلدان النامية. وبالتالي فإن هذه الإصلاحات مجموعة متكاملة تخدم مصالح الجميع وتستحق الدعم من الجميع. ونعتقد أن من واجب الجمعية العامة أن تضفي تأييدا واسعا على هذه المجموعة المتكاملة ككل في وقت مبكر من هذه الدورة لكي تسمح لعملية الإصلاح بأن تمضي قدما، حتى وإن تأخر التفاوض على بعض تفاصيلها إلى وقت لاحق.

غير أنني أسلم بأنه لكي ينجح الإصلاح ولكي تنجز الأمم المتحدة ولايتها، لا بد من توفير الموارد الكافية لإدارة المنظمة. وتواصل استراليا الوفاء بكل التزاماتها المالية بالكامل وفي الموعد المحدد لها وبدون شروط، وهي تلتمس نفس الالتزام من جميع أعضاء المنظمة. ونحن لا نزال نرى أن التفاوض حول الإصلاحات المالية سيتيسر بالتسوية المبكرة لكل الاشتراكات التي لم يتم سدادها، وسيكون من القضايا الأساسية أيضا في دورة هذا العام اعتماد ميزانية مسؤولة سلبية النمو وجدول جديد للأنصبة المقررة يعبر بدقة عن الأنصبة النسبية للدخل القومي، وبالتالي عن مبدأ القدرة على الدفع. ومن المهم أن تضمن هذه الإصلاحات أن يقع عبء دعم المنظمة بشكل منصف على الدول الأعضاء.

ولا تزال استراليا ملتزمة بتوسيع عضوية مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا وشفافية وأفضل قدرة على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن يضم كأعضاء دائمين الدول الهامة القادرة على تقديم إسهام كبير للسلم والأمن الدوليين، خصوصا اليابان وألمانيا في هذا الوقت. وينبغي أيضا أن يشمل مقاعد دائمة للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، فضلا عن مقاعد غير دائمة إضافية.

وما فتئت الدول المتوسطة الحجم مثل استراليا تقدم إسهاما كبيرا إلى الأمم المتحدة منذ إنشائها، خصوصا في ميادين نزع السلاح، والتنمية، وحفظ السلام، وحقوق الإنسان. ويهمنا ألا تُنس مصالح البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذه العملية. وفي هذا السياق وبسبب شواغلنا التاريخية طويلة الأمد إزاء حق النقض، فإننا نود أن نرى مع توسيع المجلس فهما جديدا لاستخدام حق النقض هذا. وسنؤيد أيضا إجراء استعراض لأي ترتيبات جديدة تتخذ بعد عشر سنوات، حتى تتاح الفرصة مرة أخرى لبلدان مثل استراليا وكل أعضاء المجتمع الدولي الآخرين للنظر في حجم المجلس وتكوينه وأساليب عمله.

إنني أشعر بتفاؤل إزاء ما يمكن أن تحققه الأمم المتحدة إذا ما نفذنا بعض الإصلاحات الضرورية التي من شأنها أن تجعل المنظمة تعمل بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. وأود أن أذكر أحد المجالات التي أثبتت الأمم المتحدة أنها تستطيع أن تعمل فيها بفعالية: كمحفل وعامل حفاز للجهود الدولية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة عدة تطورات بارزة في هذا الميدان، خاصة تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكانت الجمعية العامة هي المحفل الذي تم فيه قبل عام اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن دواعي الفخر بشكل خاص لاستراليا أنها استطاعت الاضطلاع بدور في ذلك الحدث التاريخي.

وهناك العديد من التحديات الماثلة أمامنا ونحن نعمل مع الأمم المتحدة ومن خلالها من أجل تقليل المخزونات العالمية من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وجعل العالم مكانا أكثر أمانا وأكثر إنسانية. واسمحوا لي بأن أخص بالذكر اثنين من هذه التحديات. يمثل البدء الفوري والاختتام المبكر للمفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الهدف الذي حدده المجتمع الدولي مرارا وتكرارا كهدف أساسي تال من جهود عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وقد حدده كهدف بالأمس القريب الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أصبح عدد أعضائها يزيد على أعضاء الأمم المتحدة ذاتها، وذلك في اجتماعهم التحضيري الأول للمؤتمر الاستعراضي السادس الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠.

وقد ذكرت لجنة كانبيرا المعنية بالقضاء على الأسلحة النووية أن وضع اتفاق لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض المتفجرات النووية يمثل خطوة هامة صوب القضاء على الأسلحة النووية. ومن شأن وضع حد أقصى لحجم المواد النووية المتاحة للاستخدام في الأسلحة النووية، من خلال توسيع تغطية الضمانات لتشمل المرافق النووية الحساسة غير المشمولة بنظام الضمانات حاليا، أن يمثل في حد ذاته إنجازا هاما على طريق السلم والأمن الدوليين، فضلا عن أهميته كخطوة صوب القضاء النهائي على الأسلحة النووية.

إن التوصل إلى معاهدة قطعية بشأن المواد الانشطارية هو الهدف ذو الأولوية بالنسبة لاستراليا، كما ذكرت أمام لجنة نزع السلاح في كانون الثاني/يناير من هذه السنة، وها أنذا الآن أعبر عن التزام استراليا بمضاعفة جهودها من أجل تحقيق معاهدة قطعية في أقرب موعد ممكن. ويجب ألا نجعل العقبات التي تواجهنا حاليا في سبيل تحقيق هذا الهدف تثنينا عن غرضنا.

ومن المهام الهامة الأخرى التي تواجه الأمم المتحدة بشكل جماعي وأعضاءها بشكل فردي الإزالة الكاملة للألغام الأرضية كسلاح من أسلحة الحرب. وقد أسعدتني المكاسب التي تحققت حتى الآن من خلال عملية أوتاوا ومن خلال اتفاقية الأسلحة غير الإنسانية ومن خلال التدابير الوطنية والإقليمية، وربما، والأهم من ذلك، من خلال زيادة المساهمات في برامج إزالة الألغام ومساعدة ضحاياها، في مواجهة الثمن الفادح الذي تدفعه البشرية باستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إن علينا دينا لضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد لن نسدده إلا بمواصلة العمل واستخدام كافة السبل لتحقيق حل حقيقي ودائم لمشكلة الألغام الأرضية العالمية.

إن إزالة الألغام الأرضية إنما هي خطوة ضرورية في خلق عالم يتسم بمزيد من الإنسانية، عالم تحترم فيه حقوق الكائن الإنساني لذاته. ولكن هناك ضرورة أيضا لإقامة مؤسسات وطنية دائمة لحقوق الإنسان لمناصرة الأهداف التي تهفو إليها التزاماتنا التعاهدية الدولية بشأن حقوق الإنسان. ونحن راضون عن اقتراح إدماج مسائل حقوق الإنسان بشكل أكبر في كامل مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، ونؤيد هذا الاقتراح. ونرى أن الروابط بين احترام حقوق الإنسان والحكم الصالح والتنمية المستدامة هي أمور هامة. ونحن على ثقة من أن اللجان

التنفيذية الأربع التي أنشأها الأمين العام، إذ تأخذ مسائل حقوق الإنسان في الاعتبار في مداولاتها، ستبرهن على أن التنسيق الفعال بين جميع أنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد هو أمر ممكن. ونرحب ترحيبا حارا بالخطوات التي اتخذها الأمين العام أيضا لإصلاح الهيكل التنظيمي للأمانة العامة من أجل دعم حقوق الإنسان وتقويته. وخاصة إدماج مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في مكتب واحد. كما أن اختيار الأمين العام رئيسة جمهورية أيرلندا السابقة السيدة ماري روبنسون مفوضا عاما لحقوق الإنسان هو اختيار موفق. ونحن نتعهد بمساندتها في مهمتها.

ومن التطورات الهامة الأخرى على الصعيد الدولي، التفاوض الذي يجري على مشروع النظام الأساسي لمحكمة جنائية دولية. واستراليا ملتزمة التزاما قويا تجاه إنشاء المحكمة في وقت مبكر باعتباره هدفا أساسيا يتصل بحقوق الإنسان. ونحث جميع الدول على اعتماد مشروع القرار المقترح بتوافق الآراء في هذه الدورة للجمعية العامة، والذي يدعو إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في حزيران/يونيه ١٩٩٨ للانتهاء من النظام الأساسي للمحكمة واعتماده.

والآن ونحن نقترب من الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنني نحيي المعايير العالمية التي ساعد الإعلان على إقامتها. ولا يجب أن ننسى أبدا أن جميع الأمم قد أكدت من جديد في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ تأكيدها للإعلان والعهدين الدوليين وكل الفقه القانوني والممارسات القانونية المتصلة بقانون المعاهدات التي تطورت منذ ذلك الوقت.

إن استراليا بلد ملتزم بمناصرة حقوق الإنسان ويعتبر مسائل حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من دبلوماسيته. إلا أن الحكومة الاسترالية لا تريد أن يتحول هذا المجال الهام المتعلق بحقوق الإنسان إلى سجال غير منتج أو بيئة لرفع الشعارات. إن ما نبتغيه هو النتائج وليس الكلام الأجوف، النتائج التي تنعكس في تحسين حقيقي للاستمتاع بحقوق الإنسان. ولا بد أن يتم بناء الأساس الحقيقي لأي تحسين مستمر في نوعية حقوق الإنسان عن طريق الإصلاح الداخلي الذي يقوم على مؤسسات عاملة تضمن المشاركة والمساءلة. إن إصلاح مؤسسات الحكم الصالح يجب أن يبدأ من الداخل. إنه أمر لا يمكن فرضه من الخارج، لأنه ما لم تتوفر الإرادة السياسية والأفراد ذوو المعرفة والالتزام بإعطاء تلك المؤسسات أكبر فرصة للعمل فإنها ببساطة ستنهار. وجميع الأمم تقريبا مرت بلحظات قاتمة في تاريخها حدثت فيها إساءة استخدام للسلطة وتراجعت فيها اليقظة. وأضمن وسيلة لاختفاء سوء استخدام السلطة والفساد هي وجود مؤسسات قوية تحمل المشعل في الظلام.

إلا أن الذي يحدث كثيرا أن البلدان تحاول، بدلا من العمل بصبر وأناة على تشجيع ومساعدة الآخرين على بناء تلك المؤسسات، أن تواجه مشاكل حقوق الإنسان بالنقد وحده. وما من أحد يشك في أنه طوال ٥٢ عاما من بقاء الأمم المتحدة شهد العالم كثيرا من الأعمال الرعناء والشريرة التي ترتكب لأحط الأسباب وتستحق أقصى ما يمكن من الشجب والإدانة. إلا أن نهج الإدانة وحده ليست له قيمة عملية كبيرة.

يجب أن ندرك أن حماية حقوق الإنسان لا بد أن تتم في المقام الأول ومن الناحية العملية على المستوى الوطني. ذلك أن نظام حقوق الإنسان الدولي الذي جهدنا في بنائه، هو بالضرورة ذو تركيز واسع وقدرة محدودة على مساعدة الدول على تنفيذ المعايير المتفق عليها. ولا شك أن الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان لها دورها، ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لإقامتها وتقويتها، ومنها المؤسسات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. إلا أن من الواضح أن قدرة كل دولة على حماية حقوق الإنسان بشكل فعال تتوقف إلى حد كبير على قوة مؤسساتها، بما في ذلك وجود جهاز تشريعي تمثيلي، وفرع تنفيذي مسؤول، وقضاء مستقل، ومن المهم أيضا وجود مجتمع مدني قوي كعنصر لا غنى عنه في شيوع ثقافة حقوق الإنسان.

ومن العناصر الأساسية التي لا تنال حقها كثيرا في التنفيذ الوطني لمعايير حقوق الإنسان أهمية وجود مؤسسات فعالة كوسيلة لتحقيق الحكم الصالح. وهذا الحكم الصالح القائم على المؤسسات هو الذي يوفر أملا حقيقيا للقضاء على العشوائية والعنف اللذين يمكن أن تتسم بهما النظم التي لا توفر مشاركة شعبية ولا مساءلة حقيقية.

إن الحكم الصالح هو الذي يشيع بيئة تحترم فيها الحقوق المدنية والسياسية وتحمى. والحكم الصالح هو الذي يهيئ البيئة اللازمة للإدارة الاقتصادية السليمة والاستخدام المستدام للموارد من أجل زيادة الرخاء. هذه الشروط ضرورية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي نفس الوقت فإن ممارسة الحقوق المدنية والسياسية عن طريق عمليات المشاركة هو أمر ضروري للحكم الصالح لأنه يساعد على ضمان المساءلة والفاعلية في الحكم. والرابطة بين الاثنين قوية، لأن العمل في أي من مجالات حقوق الإنسان له أثر تعضيدي إيجابي على باقي أبعاد حقوق الإنسان، مما يجعل حقوق الإنسان كلا لا يتجزأ. فالمساءلة والمشاركة والمؤسسات الفعالة هي الدعائم الثلاثة اللازمة لحماية حقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق تولي استراليا أولوية لبناء المؤسسات في مجال حقوق الإنسان. وكان من أهم التطورات في السنوات الأخيرة انتشار المؤسسات الوطنية لمناصرة حقوق الإنسان. وتستطيع تلك المؤسسات، من خلال عملها مع الحكومات والمجتمع المدني، أن تكون تمثيلا مهما لمختلف الثقافات والأحوال المحلية في المجتمعات التي تقام فيها، في الوقت الذي تظل فيه متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك من الجدير بالذكر أن الجمعية العامة قد اعتمدت عددا من المعايير الدنيا لمثل تلك المؤسسات - وهو ما يعرف بمبادئ باريس. ومع أنه كان هناك قدر كبير من الشكوك في البداية، فقد كانت التجربة الحديثة إيجابية جدا، وأصبحت كثير من الحكومات والمنظمات غير الحكومية تنظر نظرة إيجابية إلى المؤسسات الوطنية المستقلة باعتبارها وسيلة هامة لمناصرة وحماية حقوق الإنسان. وكان من نتيجة الموقف الإيجابي بشكل عام لدى معظم الدول إزاء ما تقوم به المؤسسات الوطنية من أعمال، أن تم باتفاق الآراء اعتماد مشروع القرار الذي قدمته استراليا بشأن هذا الموضوع في الدورة الحالية للجنة حقوق الإنسان، وانضم إلى استراليا في تقديمه عدد متزايد من الدول.

وتبدي البلدان النامية اهتماما سريعا ومتزايد بإقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيز القائم منها باعتبارها وسيلة بناءة للقيام بعمل إيجابي على المستوى الوطني، مع مراعاة الظروف الوطنية، لمناصرة احترام حقوق الإنسان. ومن الأمثلة الهامة على مؤسسات حقوق الإنسان التي أنشئت مؤخرا في جزئنا من العالم والتي تركت آثارها في الساحة، منظمات حقوق الإنسان في الهند واندونيسيا. وقد سرني ما قاله رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة مؤخرا من أنه يعتزم المضي قدما في الحض على إنشاء لجنة لحقوق الإنسان في المستقبل القريب.

ونحن نترقب أيضا ما سيسفر عنه اقتراح إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في كمبوديا. إن إنشاء لجنة مستقلة يعول عليها لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى لجنة انتخابية وطنية مستقلة استقلالا حقيقيا، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في حماية حقوق الإنسان في كمبوديا واستقرارها ومناصرتها واحترامها في الفترة القادمة السابقة على ما نأمل بشدة أن تكون انتخابات لها مصداقيتها وعادلة وحرة في أيار/مايو من العام القادم.

ويمكن تعزيز عمل المؤسسات الوطنية في بلدا معينة عن طريق الترتيبات دون الإقليمية والإقليمية التي توفر إطارا لتبادل الآراء والخبرات. وتؤيد استراليا بشدة وضع هذه الترتيبات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومنذ الاجتماع الافتتاحي في دارون في عام ١٩٩٦ حدث توطيد متصل للروابط بين اللجان الراسخة والناشئة لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ. وشهد اجتماع عام ١٩٩٦ إنشاء لجان استراليا ونيوزيلندا وإندونيسيا والهند - التي انضمت إليها كذلك لجنة الفلبين في وقت لاحق - وشهد إنشاء شبكة إقليمية للجان حقوق الإنسان، هي محفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ذات أمانة عامة داعمة توفر لها استراليا المقر والتمويل.

وهدف هذه الشبكة هو تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون عن طريق تبادل المعلومات، وتبادل الموظفين، والتعاون التقني وعقد اجتماع إقليمي سنوي. وهي تساعد أيضا الحكومات الأخرى في المنطقة التي ترغب في إنشاء مؤسسات مشابهة. وقد عقد الاجتماع الإقليمي الأخير قبل فترة قصيرة في نيودلهي. وقد حضرته لجان حقوق الإنسان المؤسسة فضلا عن لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان. وشاركت بلدان أخرى من منطقة آسيا والمحيط الهادئ بصفة مراقبين، حيث أن بعضها يرغب في إنشاء لجانه الخاصة به لحقوق الإنسان.

إن أكثر المجالات فعالية لعمليات الأمم المتحدة في هذا الميدان يتمثل في عمل المستشار الخاص للمفوض السامي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية والاستراتيجيات الوقائية. ويمثل عمل الأمم المتحدة مع عدد من الحكومات، بما في ذلك العمل في منطقتنا، مرحلة هامة. لذلك كان من دواعي سرور استراليا أن تقدم دعما ماليا إضافيا هذه السنة

لتمكين الأمم المتحدة من مواصلة دعم المؤسسات الوطنية.

ونرحب بما أبداه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة من التزام بتعزيز التعاون في قضايا التحول الديمقراطي وسلامة الحكم. ونلاحظ تعليقه الذي قال فيه

"... لقد شهد العام الماضي زيادة هائلة في الأنشطة المتصلة بإنشاء المؤسسات الوطنية الخاصة بتشجيع وحماية حقوق الإنسان". (A/52/1، الفقرة ٣٠)

وقد أثلج صدرنا هذا التطور وسرعة استجابة الأمين العام. ويبيّن تقرير الأمين العام بجلاء الحاجة التي أشدد عليها هنا إلى وضع دعم بناء المؤسسات الوطنية في صميم مساعي الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.

وقد أعلنت في وقت سابق من هذا العام عن إنشاء مركز للمؤسسات الديمقراطية في استراليا. وسيكرس هذا المركز لتوفير الدعم العملي من أجل تدعيم المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها في البلدان النامية المدرجة في برنامج استراليا للعون. ويأتي هذا مثالا على النهج التعاوني بدلا عن الخلافي في تعزيز حقوق الإنسان، وسيكون بمثابة الخطوة الأولى في مبادراتنا في مجال سلامة الحكم. وستركز برامج المركز التدريبية على بناء المؤسسات في الميدان الانتخابي والبرلماني والقضائي وفي مجال حقوق الإنسان وعلى العمليات التي يمكن بها لعناصر المجتمع الأوسع، لا سيما وسائط الإعلام والفئات المجتمعية، أن تساهم في ديمقراطية اتخاذ القرار. وسييسر ذلك أيضا عمليات زيارة وإعارة المشاركين الملائمين، مثل البرلمانيين وكبار الإداريين وغيرهم من الأشخاص المؤثرين إلى المنظمات الاسترالية ذات الصلة.

ومادامت حقوق الإنسان مهددة، ستظل قيمنا والاستقرار الدولي عرضة للخطر. وتمثل حماية حقوق الإنسان لتعزيز كرامة الفرد قضية هامة للغاية بحيث لا يمكن الاكتفاء فيها بالمبادرات الرمزية. ولا سبيل لإثبات التزامنا الحقيقي برفاه الأفراد والمجتمع إلا بمواصلة الجهود العملية والفعالة لتعزيز حقوق الإنسان. ولتحيق هذه النتائج العملية من الحيوي أن نوجه نهجنا في ميدان حقوق الإنسان إلى التشديد على التعاون وبناء هياكل دائمة.

وإذ أذنتم لي أن أواصل الكلام عن مسائل النتائج العملية والهياكل الدائمة، فإن دول العالم تواجه اليوم تهديد تغير المناخ وستضطر إلى الاتفاق في وقت لاحق من هذا العام في كيوتو على أساليب مستدامة للتصدي لذلك التهديد. وفي محفل جنوب المحيط الهادئ الأخير، أعربت استراليا، ومعها بعض بلدان المحفل الأخرى، عن القلق العميق من أثر التركيزات المتزايدة لغازات الدفيئة على ارتفاع مستويات البحر وأنماط الطقس المتغيرة، لا سيما في الجزر الواطئة. وتعمل استراليا جادة، مع الآخرين، لكفالة خروج اجتماع كيوتو بحصيلة بيئية مستدامة. ومع أننا مستعدون للقيام بدورنا، فقد أوضحنا في هذه المفاوضات أننا لا ننوي أن نفرض على الاستراليين كلفة غير عادلة وغير متكافئة فيما يتعلق بالتصدي لهذه المشكلة العالمية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتناول القضية الثالثة والأخيرة المتعلقة بالاصلاح التي قلت إنني سأثيرها. فاستراليا ترى أن هناك عنصرا غائبا في المناقشة الراهنة بشأن الاصلاح. إنني أشير إلى النظام القائم للمجموعات الانتخابية، الذي يرجع تاريخه إلى الإصلاح الرئيسي الأخير لنظام المجموعات في عام ١٩٦٣. وبما أن حجم الأمم المتحدة قد كاد أن يبلغ الضعف منذ عام ١٩٦٣، غالبا بدخول دول جديدة من أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ لا بد من تناول هذه القضية مرة أخرى.

إن النظام الحالي يحتوي على أوضاع غير طبيعية وغير منصفة واضحة جدا تشكل حججا قوية من أجل القيام بإصلاحه. والتفاوتات الكبيرة في حجم المجموعات المختلفة ومستوى التمثيل غير الكافي للعديد من المناطق دون الإقليمية، بما فيها منطقتنا الجغرافية لشرق آسيا والمحيط الهادئ، يشكلان منذ وقت طويل مصدرا واضحا للاحباط. والمقارنات بين المجموعتين الأفريقية والأوروبية الشرقية - حيث تضم الأولى ٥٣ عضوا والثانية ٢١ عضوا - تظهر مشروعية عدم الرضا عن الحالة الراهنة في هذا الصدد.

ومما يزيد من حدة هذا الشعور الواسع النطاق بالتمثيل الناقص التنوع الاجتماعي والسياسي في المجموعات الأكبر والنطاق المحدود الذي يمكن فيه لعضو واحد أن يمثل المجموعة بأسرها. ومع أن لدينا أفكارنا الخاصة في هذا الموضوع، لا تعتقد استراليا أن ثمة فائدة ترجى من وصف أية صيغة جامدة من أجل إعادة تشكيل نظام المجموعات. ونحن نقر بحساسية هذه القضية وتعدد

الآراء بشأنها. ولكني أرى أن الوقت قد حان للتفكير في هذه المسألة ومناقشتها، بما أننا نسعى لإعداد الأمم المتحدة للمستقبل.

وفي آخر الأمر، لا يعني إصلاح الأمم المتحدة سوى شيء واحد. فهو يعني منظمة أكثر كفاءة قادرة على تحقيق نتائج عملية لشعوب العالم. ولتحقيق ذلك الإصلاح، لا بد لنا من التركيز على التعاون وليس على الصراع. ويجب أن نبني مؤسسات تضمن رقابة فعالة، وفوق كل شيء يجب أن تكون لدينا الشجاعة على التخلي عن أفكار الماضي وهياكله ونتبنى التغيرات التي ستأتي بالمستقبل.

خطاب الأونرابل كيني د. أنطوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمة العامة في سانت لوسيا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمة العامة في سانت لوسيا.

اصطحب الأونرابل كيني د. أنطوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمة العامة في سانت لوسيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني سعادة بالغة أن أرحب بدولة الأونرابل كيني د. أنطوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمة العامة في سانت لوسيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أنطوني (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي يرحب بالخبرة والدراية اللذين يضفيهما السيد هينادي أودوفينكو إلى رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة، وأود الإشادة بسلفه، السفير غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا، لمساهمته الممتازة خلال الدورة الحادية والخمسين.

إننا نشعر شعورا خالصا بالابتهاج إذ أن الأمين العام قد جاء تجسيدا للفرص الجديدة للأمم المتحدة. وخلافته التي جرت مؤخرا على منصبه الرفيع أمينا عاما لهذه الهيئة تأتي رمزا للرؤية الجديدة والنظام الجديد اللذين يبشران بدخولنا إلى القرن الحادي والعشرين.

إن مرحلتنا التاريخية لمرحلة حاسمة. فالتغير أوصلنا إلى المرحلة التي يمكننا فيها أن نغيّر أو نتغيَّر. وكلنا - كبير الدول وصغيرها - أفرادا وحكومات - مطالبون بالابتعاد على نحو حاسم عن الطرق القديمة التي نفعل بها الأشياء ونراها. ولا تزال شعوب كوكبنا ترنو إلى إقامة العدالة. والمساواة والانصاف. وتواصل الروح البشرية تعطشها إلى الخير والجمال. وما تزال الروح البشرية تسعى إلى إعادة تصور نفسها بطرق تتصف بالنبل والخير والرحمة والرعاية. هذه هي الموجة الجديدة التي أخذت تكبر في مستهل الألفية الجديدة، وبوسعنا أن نتبيَّن قوة الدفع المتولدة عنها فيما أظهرته أحداث الأشهر القليلة الماضية من مشاعر. وإن الاعراب عن الأسى العام على صعيد العالم المصحوب بعمق التعاطف الشخصي إزاء وفاة الأم تريزا وديانا، أميرة ويلز؛ وتبرع تد تيرنر بمبلغ بليون دولار لقضايا الأمم المتحدة الإنسانية - حدثان يؤكدان على الروح الإنسانية البارزة في العصر الجديد.

وفي أيامنا هذه، لا بد أن ترحب هذه الهيئة بإلهام أولئك الأشخاص الذين يسعون من خلال مثلهم، وكرمهم وعدم أنانيتهم وشجاعتهم إلى حماية القاصرين عن حماية أنفسهم في محاولة لإعادة رسم آفاق إنسانيتنا المشتركة. وإنها موجة عالمية تكتسح الشواطئ المحلية والشواطئ البعيدة أيضا. وفي الركن الاستوائي من قريتنا العالمية، سانت لوسيا، انتخب الشعب حكومة جديدة بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ وأوكل إليها ولاية حاسمة تقوم على رؤيا من الأمل والتغيير والامكانية.

إن موجة تطلعات الشعوب على الصعيد الوطني تواجهها اضطرابات تصريف العلاقات بين الدول. وإزاء هذا الشعور الشعبي بإضفاء الطابع الإنساني على شؤون الدولة ثمة تأكيد على الأنانية والجشع والاستغلال. ويستمر الأقوياء في عرض عضلاتهم دون اعتبار للآخرين. ويمارسون نفوذهم دون رحمة، ولا يزيدون ثروتهم دون تقديم الصدقات.

إن رموز التجارة الحرة وتحرير الأسواق والتحرير الاقتصادي تمثل تصلب الضمير الإنساني في مجال التجارة. وإن التحرك بعيدا عن شواغل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوجه نحو الانشغال بقوى السوق والمنطق الاقتصادي يفضي حتما إلى نظام عالمي جديد يتعارض واندفاع بلايين الناس نحو إيجاد عالم يكون أكثر رعاية ورحمة.

وعلى صعيد المنظومة الدولية، نشهد انحسارا لهياكل المسؤولية الاجتماعية، وتفتتا مطردا للقدرة على الاستجابة، وتدميرا للعزم على التصرف بصورة إنسانية. ونشهد عدم قدرة على الاهتمام برفاه الشعوب، ولامبالاة في التصدي لتعاظم حرمانها المادي، والأدهى الاغفال المؤسسي المتعمد لمحنة المحرومين الذين يرغبون في مواصلة كسب رزقهم بكرامة وبعرق جبينهم.

ولا يوجد مثال أفضل على هذه اللامبالاة البغيضة من الحالة التي تواجهها البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ، لا سيما البلدان المنتجة للموز في منطقة البحر الكاريبي. ففي الشهر الماضي، تلقت البلدان الصغيرة المنتجة للموز في الاتحاد الكاريبي ضربة قوية وقاضية بصورة خاصة عندما أقدم مجلس الاستئناف التابع لمنظمة التجارة العالمية على تأييد حكم سابق مفاده أن المعاملة التفضيلية التي تمنحها السوق الأوروبية للدول الأعضاء المنتجة للموز في منطقة البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ تتعارض وقواعد منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الحرة.

إن القصد من التحرك الحالي نحو العولمة، مثلما تبينه منظمة التجارة العالمية، هو قصد يستحق بالغ الثناء. والواقع أن سانت لوسيا كانت بين الأعضاء المؤسسين لمنظمة التجارة العالمية. وكنا نعتقد أن منظمة التجارة العالمية من شأنها أن تساعد على رفع مستويات العيش لشعوبنا، وأن تعزز الانصاف في التجارة العالمية عن طريق مواءمة مُثل الأمم المتحدة. وكان يحدونا الأمل في أن تزيل، مرة وإلى الأبد، شريعة الغاب باعتبارها المظهر المهيمن على العلاقات التجارية الدولية. وباختصار، كان من المأمول أن تضع منظمة التجارة العالمية معيارا للتحكيم قائما على العدل، والتفاوض المتحضر بشأن المصالح الحيوية، وترسيخ الانصاف في التبادل التجاري والتجارة على الصعيد الدولي.

إن الحكم الذي أصدرته منظمة التجارة العالمية بشأن النظام الأوروبي للموز ليس إلا استسلاما لمكائد أولئك الذين ينبهرون بوميض التجارة الحرة والجشع المحض. ونحن نتكلم بهذه العبارات الشديدة لأن المجتمع العالمي يجب أن يفهم أن منظمة التجارة العالمية، والمشتكين من النظام الأوروبي للموز، تجاهلوا تماما ودوما حقيقة أن فحوى حكمها يؤدي إلى التدمير الاقتصادي والاجتماعي لعدد من الدول الأعضاء الصغيرة في هذه الهيئة، التي تحظى معا بنسبة ضئيلة قدرها ٢,٥ في المائة من التجارة العالمية للموز، ونسبة ٥ في المائة فقط من السوق الأوروبية.

فلنتبصر برهة العيوب التي تضمنتها العملية التي سعت هيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية إلى حل هذه المسألة عن طريقها. فالفريق الأصلي لم يتضمن ممثلا واحدا من بلد نام، على الرغم من أن المسألة كانت تتصف بمنتهى الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وفي إقصاء أكبر للعدالة، ترأس مجلس الاستئناف شخص أمريكي، على الرغم من حقيقة أن المدعي الرئيسي كان الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين أن ذلك قد يكون مسموحا به وفقا للقواعد المعمول بها، فإن حسن العمل والانصاف يقضيان بأن الأمر لم يكن سوى أمر غير مناسب وغير مستحب إلى حد بعيد. ولكن علاوة على ذلك، فإن طبيعة المدعي الرئيسي لم تكن مناسبة: فالولايات المتحدة الأمريكية لا تنتج موزة واحدة للتصدير. ومع ذلك، وفي حين أنها نشطت وشاركت في المداولات، فإننا نحن، البلدان المنتجة للموز، حُرمنا من حق المشاركة الكاملة، ونُحينا جانبا كما لو كنا مشاهدين.

إن منظمة التجارة العالمية لم تف على الاطلاق بالأهداف الحميدة التي أوحت بإنشائها. وإن تنفيذ الحكم سيؤدي إلى تراجع عام في مستويات العيش لشعوبنا وتسارع الفقر، بينها.

إن الحكم بدلا من أن يطمئننا على اتباع نهج متحضر في تسوية الخلافات العالمية التجارية، يلقي شكوكا في أن الحق دائما مع القوة، وأن الأقوياء سيتمكنون دوما من استخدام النظام لتحقيق أهدافهم، بغض النظر عما يؤدي إليه ذلك من محن وتفتت بين بني البشر.

وإذا كان لمنظمة التجارة العالمية أن تكون ذات فائدة بالنسبة لنا نحن البلدان الصغيرة النامية، ينبغي إدخال إصلاح أساسي على نظامها لتسوية الخلافات. وهذا ضروري لأن تداعيات الحكم بشأن الموز لا تقتصر على الموز وحده. فالحكم يثير تساؤلات بشأن ترتيبات سلع زراعية أخرى وكذلك بالنسبة لمستقبل التجارة واتفاقات التعاون الإنمائي بين البلدان الغنية والفقيرة. والتحدي الحقيقي الذي تواجهه المنظمة ليس هو مدى فاعلية جهازها لتسوية الخلافات في تطبيق قواعده تطبيقا صارما بل التحدي الحقيقي هو ما إذا كانت عملية اتخاذ القرار فيه تعطي انطباع العدالة. ينبغي إصلاح النظام لكي يأخذ في الحسبان آثار تنفيذ أحكامه. وينبغي على هذا

الجهاز أن ينظر في وطأة قراراته وخاصة عندما تكون البلدان المتضررة بأحكامه، كما في حالة الحكم بشأن نظام الموز، ذات اقتصادات صغيرة هشة وضعيفة.

وفي التحليل النهائي، ينبغي أن يكون الهدف من التجارة والتنمية هو ازدهار الشعوب. وعليه ينبغي إعادة تصميم معايير تسوية الخلافات الذي تتبعه منظمة التجارة العالمية، لكي يأخذ في الحسبان القضايا الاجتماعية والصحية والثقافية والبيئية. وإن كان بالإمكان التذرع بالاعتبارات الأمنية لعدم إخضاع قانون بلد قوي لأحكام منظمة التجارة العالمية فلم لا تأخذ هذه المنظمة في الاعتبار أيضا الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة للبلدان الصغيرة والضعيفة أثناء مداولاتها لتسوية الخلافات؟ ما هو الهدف من تطبيق نظام تسوية الخلافات للقواعد بصورة صارمة عندما تتخذ بذلك قرارات تتعارض تعارضا مباشرا مع المبادئ الأساسية التي قامت عليها هذه المنظمة؟ في مثل هذه الأحوال تصبح المبادئ خاوية والمنظمة قابلة للتلاعب بها.

إننا لا نطلب صدقة لمزارعينا الذين يزرعون الموز. إننا لا نسعى إلا إلى العدالة والفرصة. ونحن لا نعترض اعتراضا قاطعا على حرية التجارة بل نحتاج إلى تجارة عادلة. إننا شعب عزيز يسعى إلى كسب عيشه بأكبر قدر من الكرامة تتيحها ثروته.

إن دول الاتحاد الأوروبي دخلت في شراكة للتنمية معنا عندما وقعنا سويا على معاهدة لومي. إننا نناشدها ألا تتخلى عن التزاماتها ووعودها الرسمية بموجب تلك الاتفاقية عند استجابتهم للذين يريدون لهذا الحكم الجائر جدا من منظمة التجارة العالمية التطبيق فورا وبصورة كاملة. لقد شجعتنا بيانات اللجنة الأوروبية عندما أعربت عن القلق العميق الذي يشعر به الاتحاد الأوروبي إزاء الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية لحكم منظمة التجارة العالمية بالنسبة لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. ونشعر بالارتياح لإعراب اللجنة عن نيتها في أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار والتزام الاتحاد الأوروبي بمسؤولياته الدولية والمبادئ التي تقوم عليها سياسته الإنمائية. ونرحب أيضا ببيانات البرلمان الأوروبي دعما لمنتجي الموز من الكاريبي ومناداته بإعادة النظر في المعايير التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية لتسوية الخلافات التجارية. ونتطلع إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى معادلة تسمح لنا بالوصول إلى أسواق الموز مما يمكّن مزارعينا من كسب عيش كريم. ونحث الاتحاد الأوروبي على أن يبقى ثابتا في حماية روح ومضمون التزاماته بموجب اتفاقية لومي، وأن يبقى ملتزما بتحقيق التنمية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأن يبقى وفيا لأصدقائه من مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

هذه هي التحديات التي تواجه الصغار والضعفاء المعتزين بأنفسهم. وفي إطار هذا النظام الدولي الذي يتسم بعدم اليقين يتوجب على بلدي أن يصوغ سياسته الخارجية. إن الخصائص المتغيرة للنظام الدولي تفرض علينا أن نعيد تحديد حدود تحالفاتنا. علينا أن نتجاوز بحار عدم اليقين وننتقل إلى جبال الممكن. إن التجمع المعاصر للقوى يفرض علينا بناء علاقات جديدة تساعدنا على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعدما أجبرنا على الخروج من تحالفاتنا التقليدية علينا أن نجد لأنفسنا أصدقاء جددا وأن نعيد بناء علاقاتنا. وفي هذه العملية ينبغي أن يكون رائدنا هو ضرورة إيجاد وتعبئة مصادر استثمار جديدة تستند إلى ابتكار سبل جديدة لتحقيق النمو المستدام.

وبالنسبة لنا فإن السياسة الخارجية هي بناء الجسور للوصول إلى شعوب وثقافات وأسواق أخرى. وهي تعني الإسهام في تهيئة مناخ جديد من التسامح والتفاهم الدولي؛ والمواءمة بين الاحتياجات المحلية والإمكانيات الدولية. واتساقا مع هذه المبادئ، تسير سانت لوسيا على الطريق الذي تسير عليه غالبية دول العالم بإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية.

وستحرص سانت لوسيا دوما على مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية وسيادة القانون الدولي. إن البلدان، أيا كان حجمها، ينبغي أن تعيش في كنف هذه المبادئ الثابتة وأن تطمئن إلى أن هذه المبادئ ستحكم سلوك الدول.

في إطار هذه المبادئ الأساسية، نحث الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة النظر في سياساتها الأخيرة تجاه دول الكاريبي. إن دورها الريادي في تحدي نظامنا لتسويق الموز أضر بثقة شعوبنا في إعلاناتها بالصداقة. وإن قوانينها الجديدة المتعلقة بالهجرة تثير مخاوف الألوف من الناس وتتسبب في تشتيت ألوف الأشخاص من الكاريبي وهي تدمر الجسور فيما بين شعوبنا. إن الترحيل الوشيك لمن عاشوا لعقود في الولايات المتحدة سيؤدي إلى مشكلة إنسانية واسعة

النطاق. إن هذه السياسة لم تعد مسألة محلية. إن آثارها على حقوق الإنسان للأشخاص المتأثرين ستحولها إلى موضوع يدور حول شاغل دولي.

وفضلا عن ذلك، أن ترحيل عتاة المجرمين لأراضٍ لا يعتبرونها وطنهم يفتت النسيج الاجتماعي والاقتصادي لديمقراطياتنا. وإن وجد قانون للآثار غير المقصودة، فينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تقبل التداعيات السلبية لسياساتها. وعليها أن تبدأ في اتخاذ إجراء تصحيحي لرفع الضرر الذي ألحقته سياساتها بشعوب الاتحاد الكاريبي.

إن حرصنا على العدالة والإنصاف والطابع الديمقراطي في ممارسة العلاقات الدولية يدفع سانت لوسيا إلى تبني عملية إصلاح الأمم المتحدة ذاتها وتأييدها. وتؤمن سانت لوسيا إيمانا قويا بأنه إذا كان للأمم المتحدة أن تواجه على النحو الواجب تحديات القرن القادم، فلا بد من تحقيق ثلاثة أشياء.

أولا، لا بد للدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. فلا تزال سانت لوسيا تعتقد أن الأزمة المالية للأمم المتحدة يمكن تخفيفها إذا أوفت بها جميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، في أوانها ودون قيد أو شرط. إن أمما متحدة تعاني من وهن مالي وتترنح من أزمة مالية إلى أخرى، لن تكون قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها الإنسانية والتغلب عليها. وإذا أردنا تحقيق إصلاح مالي، فإن الحالة المالية الراهنة الخطيرة للأمم المتحدة يجب وضعها في سلة مهملات التاريخ.

ثانيا، يتعين على الأمم المتحدة ذاتها أن تتخذ خطوات لزيادة كفاءتها وفعاليتها. إننا بحاجة إلى أمم متحدة يكون الهدر فيها عملا مكروها، وألا يصبح فيها بعد الآن إصدار الوثائق أولوية لمجرد إصدار الوثائق، بتكلفة تبلغ مئات الملايين من الدولارات. إننا بحاجة إلى أمم متحدة أكثر مرونة ولكنها أكثر قدرة على الاستفادة من مواردها إلى أقصى الحدود.

ثالثا، يجب على الأمم المتحدة أن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات جميع دولها الأعضاء. والحاجة بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، ومحو الأمية. إننا بحاجة إلى أمم متحدة تظهر حساسية أكبر تجاه هذه الاحتياجات.

ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تستجيب للدعوة إلى تمثيل أوسع لشعوب العالم في مجلس الأمن. وتجدد سانت لوسيا تأييدها لزيادة عضوية مجلس الأمن لتعبر عن العضوية العالمية للجمعية العامة ولضمان وجود تمثيل متوازن للعالم النامي.

وتثني سانت لوسيا على مبادرات الأمين العام الواردة في مقترحاته لإصلاح الأمم المتحدة لتوليد ثقة أكبر في قدراتها. وسانت لوسيا مهتمة بشكل خاص بـ "عائد التنمية" المقترح وترحب بفكرة تخصيص جزء كبير من موارد الأمم المتحدة للتنمية، وخاصة لتلبية احتياجات البلدان النامية. ومع ذلك، يحدونا الأمل في ألا يكون مصير "عائد التنمية" المقترح مثل عائد السلام - وهو فكرة نبيلة لم تتجسد بعد.

وثمة مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق الأقوياء لحماية الضعفاء والمعرضين للخطر. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقبل، من خلال الأمم المتحدة، مسؤوليته عن إنشاء وتشغيل الأجهزة التي تحمي الاقتصادات الصغيرة الهشة في هذا العالم وهي تسعى إلى بناء اقتصادات مستدامة من أجل القرن الحادي والعشرين.

لقد بدأت سانت لوسيا بتحمل نصيبها من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية عن طريق العمل على تخفيض البطالة والفقر والنمو السكاني وتحسين المستويات التعليمية لسكانها. وإننا نحرص أيضا على أن نكون في موضع أفضل للاستفادة من فرص العمل الجديدة التي توفرها الثورة في المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات. ولكن يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع أيضا بدورها بحيث لا تنسى أن للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت لوسيا احتياجاتها الخاصة، التي يتعين عليها السهر على حمايتها.

إننا نحيي العمل الذي يضطلع به الكمنولث بشأن تحديث تقريره عن ضعف الدول الصغيرة ومراجعة مؤشر ضعف الدول الصغيرة ونرحب بالتقرير الجديد "مستقبل للدول الصغيرة المتغلبة على الضعف".

وتنوه سانت لوسيا بالإعداد الجاري للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٩٩

لاستعراض الفصول والقضايا المعلقة لبرنامج عمل بربادوس. ومع ذلك، لا بد لنا أن نعرب عن خيبة أملنا إزاء عدم التقدم في تطبيق برنامج العمل، وتحث سانت لوسيا المجتمع الدولي على دعم تعبئة الموارد الخارجية لتنفيذ الخطة.

وفي الآونة الأخيرة، لم يكن ضعف الدول الصغيرة أمام الكوارث الطبيعية واضحا بجلاء أكثر مما كان عليه في حالة جزيرة مونتيسيرات الكاريبية، التي تعرض بقاؤها للخطر بسبب بركان هائج بصورة متقطعة. ومنذ الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، تدهورت الحالة في مونتيسيرات. واضطر نصف سكان الجزيرة إلى الفرار. وإن محنة شعب مونتيسيرات مأساة إنسانية يتجاهلها العالم لأنها واقعة، مرة أخرى، في دولة جزرية صغيرة تبدو في ركن بعيد عن المجتمع الدولي. إن شعب مونتيسيرات بحاجة ماسة إلى التعاطف والتفهم والمؤازرة.

إن إنشاء أسرة أمم البحر الكاريبي مطلب تاريخي لسانت لوسيا. ولهذا السبب، فإننا سنواصل تعزيز عملية التكامل في البحر الكاريبي والترابط الأوثق بين شعوبنا. ولدينا رؤيا بأن يبزغ حوض الكاريبي بأسره كأمة واحدة، ليصبح أسرة واحدة، بغض النظر عن انقسامات اللغة والحجم والتجارة والتقاليد السياسية والعلاقات. وربما نكون صغار الحجم، ولكننا نسهم في تطور الحضارة.

إن مثُل الأمم المتحدة وأهدافها النبيلة وميثاقها لن يكون لها معنى إذا أخفق المجتمع الدولي في حماية البلدان النامية الصغيرة الهشة، مثل سانت لوسيا، من الأعمال الضارة التي يقوم بها من يسعون إلى تدمير حياة شعوبنا باسم التجارة الحرة. إن هذه الأهداف السامية ستكون جوفاء إذا حدث، في السعي الحثيث إلى تبني العولمة وتحرير التجارة، تجاهل الظروف الخاصة للدول الأصغر والأفقر في هذا العالم، وضرب باحتياجاتها الخاصة عرض الحائط ودمرها جور المحاكم الدولية وقصر نظر الدول الغنية.

إن سانت لوسيا لا تريد أن تكون حبيسة في حلقة الاعتماد على الآخرين. وهي لا تريد سوى أن تعطى الفرصة لتصبح قادرة على الاستدامة ذاتيا في هذا النظام العالمي.

إن التطلعات النبيلة للأمم المتحدة ستكون من أكبر صور الفشل في القرن العشرين، إذا أخفقت في الاشتراك في مراقبة عملية العولمة، وسمحت بتهميش الأعضاء الأصغر والأفقر. ويجب عدم السماح لهدف التنمية المستدامة بأن يصبح أسطورة أخرى من أساطير عصرنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمات العامة في سانت لوسيا على البيان الذي أدلى به توا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في رواندا، معالي السيد أناستاسي غاسانا.

السيد غاسانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن أبلغ رسالة حكومة رواندا إلى الجمعية العامة، اسمحوا لي بأن أحذو حذو رؤساء الدول والزملاء الوزراء الذين تكلموا من على هذه المنصة لأعرب للرئيس عن تهانئنا الخالصة على انتخابه الذي جرى بصور رائعة. ونشيد أيضا بسلفه المرموق، إشادة هو أهل لها تماما، لما أظهره من تفاني ومهارة واستعداد للخدمة خلال الدورة الماضية.

ونتوجه بتهانئنا الأخوية الحارة أيضا إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، حيث أن هذه الدورة للجمعية العامة هي الدورة الأولى له منذ توليه هذا المنصب.

في دورة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة اغتنمنا الفرصة لنعرب بصوت عال وواضح عن وجهات نظرنا فيما يتعلق بالإصلاحات الأساسية اللازم إجراؤها في الأمم المتحدة. ونحن نرحب الآن بالمقترحات التي قدمها الأمين العام ونؤكد له دعمنا وتعاوننا. وكنا قد قدمنا أيضا اقتراحات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وسنستمر في تقديم إسهامنا في الجهود الجماعية الرامية إلى ضمان قدر أكبر من الديمقراطية في المجلس، وفي تأييد هذه الجهود.

وتود حكومة رواندا أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن ارتياحها العميق لتعيين السيدة ماري روبنسون في منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونؤكد لها وللأمين العام مساعدتنا وتعاوننا.

وفي هذه الدورة تود حكومة رواندا أن تقدم مساهمتها المتواضعة في تدارسنا لبعض المسائل ذات الاهتمام لأفريقيا وللمجتمع الدولي بأجمعه. وتتصل هذه المسائل في المقام الأول بالصعوبات التي تواجهنا في عملية إعادة الحياة إلى أفريقيا، والمشاكل المتصلة بمنع وإدارة وتسوية المنازعات في أفريقيا. وسنتقدم أيضا بأفكار عن الكيفية التي يمكن بها لشعوبنا أن تنعم بشيء من الانتقال المريح نسبيا إلى الألفية التالية. وسيختتم بياننا بتوجيه نداء من أجل التضامن الدولي مع رواندا والشعب الرواندي.

إن الشعوب الافريقية وشعوب العالم الثالث تأمل في المقام الأول في أن يتم تفهم مشاكلها الحقيقية، ويجب اليوم إعطاء أولوية لذلك التفهم. وأغلبية المجتمع الدولي تساند النظام السياسي الجديد في أفريقيا والقيادة الأفريقية الجديدة والقادة الذين يريدون خلق واقع جديد لأفريقيا جديدة. في اجتماع مجلس الأمن الخاص بأفريقيا المنعقد بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر برئاسة وزيرة خارجية الولايات المتحدة، أتيحت لنا الفرصة وسعدنا بالاستماع إلى تعليقات تؤيد القيادة الأفريقية الجديدة. ونحن نقف معا بصلابة. أما الآخرون الذين لا يثقون بأفريقيا والأفارقة، والذين يحاولون إعاقة جهود قارتنا لتحرير نفسها من الاستعمار الجديد والدكتاتوريات والذين يحاولون اليوم تشويه سمعة قادتنا وإضعاف مكانتهم بأي ثمن، منهم الذين سنضطر بداهة إلى التعامل معهم عندما نأتي إليهم.

وأود الآن أن أتكلم عن مشاكل منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا وبقية بلدان العالم الثالث. ومرة أخرى نتقدم بشكرنا إلى مجلس الأمن على اتخاذه المبادرة الإيجابية بعقد اجتماع على المستوى الوزاري بشأن أفريقيا في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

وسيتركز إسهامنا، بالإضافة إلى المداولات العامة والقضايا المعينة، في المقام الأول على تحديد الأسباب الأساسية للصراعات في أفريقيا، تلك الصراعات التي تخلق بدورها أزمات اقتصادية وسياسية نشعر بها نحن في أفريقيا وفي أماكن أخرى في بلدان معينة من العالم الثالث أيضا، بصورة يومية.

وتعاني أفريقيا والعالم الثالث بوجه عام من شتى العلل، من بينها بصفة رئيسية الجهل والفقر والقيادة السياسية السيئة والانقلابات والتدخل الأجنبي. تلك هي العلل التي استهلكت أفريقيا ولا تزال تستهلكها وهي مصدر كل صراع في قارتنا.

ويقال إن الجهل أساس كل الشرور. والفقر سبب كل بلية. فأي برامج للأمم المتحدة ستحارب الجهل والفقر في أفريقيا وبلدان العالم الثالث، ومتى سيتم علاج هاتين العلتين اللتين تتلفان قارتنا؟

لقد أدت القيادة السياسية السيئة في أفريقيا إلى تخريب العديد من البلدان، بل وأدت إلى وقوع أول عمل من أعمال إبادة الأجناس في القارة الأفريقية، والتي حدثت في رواندا ما بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٤. وكانت الأمم المتحدة حاضرة في شكل قوة قوامها ٥٠٠ ٢ رجل، حزموا أمتعتهم وغادروا البلد، تاركين الشعب الرواندي تحت رحمة مليشيات انتراهاموي التابعة للحزب الأوحد السابق والقوات المسلحة آنذاك. وكان تخطيط إبادة الأجناس وتنفيذها عملا خسيسا قامت به قيادة سياسية سيئة ترى في استمرار الجهل والفقر وسط شعوب رواندا - وبالتالي وسط شعوب أفريقيا والعالم الثالث - رصيدا سياسيا لترسيخ وتخليد دكتاتوريتها في السلطة أو لاغتصاب السلطة.

ويحدونا الأمل في أن تدعم الأمم المتحدة النظام السياسي الجديد في أفريقيا وقيادتها الجديدة، وأن تعارض أية مناورة تهدف إلى استغلال هياكل الأمم المتحدة للقضاء على النظام السياسي الجديد الناشئ في قارتنا في مهده.

والصراعات التي نعرف عنها جميعنا في أفريقيا اليوم هي الثمرة المرة لما عرفت في منتصف الستينات بأفريقيا الجنرالات. فتلك الانقلابات استنزفت أفريقيا بما صاحبها من كل المآسي التي يعلمها جيدا جميع الحاضرين هنا. فما هي استراتيجياتنا لمكافحة الانقلابات العسكرية في أفريقيا اليوم؟ وما هي استراتيجيات الأمم المتحدة لاستئصال هذه الآفة، التي لم يتنبه لأضرارها الذين خلقوها إلا بعد أن أصبحوا هم أنفسهم من ضحاياها؟

إن كل الانقلابات العسكرية في أفريقيا منذ عام ١٩٦٥، والتي نجني اليوم ثمارها الفاسدة، كانت بتحريض من عواصم غربية بعينها لخدمة مصالحها الخاصة والإضرار بالشعب الأفريقي. واليوم، من المؤسف أنه

لا تزال المناورات الخارجية مستمرة في أفريقيا لتخلق دورة جديدة من الانقلابات في أفريقيا.

ونحث الأمم المتحدة على أن تهاجم بصورة حاسمة الآفات الخمس التي ذكرتها لتوي، والتي ما زالت تصيب أفريقيا وتشكل مصدرا لجميع النزاعات في قارتنا. وهذه المشاكل موجودة ومألوفة لنا. فلننزع عنها طابع المحرمات ولنتكلم عنها في أروقة هذا المبنى المهيب؛ ولنتكلم عنها في مجلس الأمن، فلربما يؤذن ذلك ببداية تحسين منع الصراع وحسمه في أفريقيا.

إننا لا نستطيع أن نطوي هذا الفصل المتعلق بالنزاعات في أفريقيا دون الإشارة تحديدا إلى بعض الصراعات التي تقلقنا أكثر من غيرها. وإنني أشير بصورة خاصة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى حيث نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون على استعداد وأن تساعد بلدا يقوم فيه حماة النظام القديم وأعوانهم الانتهازيين باستخدام العنف ضد حكومة منتخبة. وأشير أيضا إلى الكونغو (برازافيل) حيث يجري نفس السيناريو بالتحديد كما في جمهورية أفريقيا الوسطى على نطاق أوسع مما هو في البلد الثاني.

وفي رأينا المتواضع، ينبغي للأمم المتحدة أيضا أن ترسل رسالة واضحة لا لبس فيها إلى شعب جزر القمر في جزيرة انجوان بأن جزر القمر دولة عضو في الأمم المتحدة ولا يمكن التفاوض بشأن وحدتها وسلامتها. وإننا نطلب إلى الأطراف المعنية أن تعمل مع منظمة الوحدة الأفريقية لإيجاد حل مناسب لمشكلتهم.

والصحراء الغربية تطلق إشارة قوية توحي بالأمل في مجال إنهاء الاستعمار. وإننا نرحب ونشجع التنفيذ المطلوب للاتفاقات التي وقعت بين الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية والمملكة المغربية للنهوض بعملية تقرير المصير والاستقلال للشعب الصحراوي.

وفي الصومال، فإن حكومة الجمهورية الرواندية تحث جميع أطراف النزاع على التشجيع على الدخول في حوار بإشراف منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وقبل سنتين من مجيء الألفية الجديدة يتعين علينا جميعا الاضطلاع بالواجب الأساسي المتمثل في قيادة شعوبنا إلى العام ٢٠٠٠ دون نكسات أو خوف من المجهول، بعكس شعب العام ١٩٩٧ عندما اقترب من عشية الألفية الثانية.

إن القرن العشرين، الذي يفضي إلى الألفية الثالثة المنتظرة، شهد ارتكاب عمليتين من أشنع عمليات إبادة الأجناس في تاريخ البشرية: إبادة اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية وإبادة الروانديين في ١٩٩٤. فهل سنعبر عتبة الألفية الثالثة ونحن نرى نفس الكتابات العنصرية على جدران مدننا وأروقة المطارات؟ فهل سيستمر أصحاب الضمائر القلقة إلى الأبد في لعبة الصمت بالنسبة لإبادة الرواندية؟ وهل ستزدهر الأصولية الدينية على حساب الأرواح البشرية؟

فهناك الأنانية المفرطة. واليأس والانتحار والعنصرية والجريمة والأنانية والمخدرات وعشق الولدان والنساء المضروبات والاغتصاب: فهل أننا سنحمل كل هذا المتاع معنا إلى الألفية الثالثة؟ وما الذي سنفعله الآن؟ وما هي استراتيجياتنا لاجتثاث كل هذه الشرور؟ الإذعان؟ التسليم بالقدر؟ وهل ستحمل الألفية الثالثة أية صدمة لنا؟

نحن جميعا نزعم بأننا نحكم باسم شعوبنا. فما هي الأعمال التي نضطلع بها الآن لكفالة أن تتقدم شعوبنا بهدوء وسلاسة ودون خوف أو قلق إلى العام ٢٠٠٠؟ وإذا لم نفعل شيئا، فما هو التعليل الذي سنقدمه لهم عشية الأول من كانون الثاني/يناير أو في الفاتح من العام ٢٠٠٠؟ فهل سنستخدم لغة السخرية والألم والواقعية والسياسة والدبلوماسية والطقوسية فقط لكي يترجلوا عن ظهورنا وندفع بهم بسرعة إلى العام ٢٠٠٠ كما لو كنا ندفع بهم إلى قارب من قوارب النجاة؟

وما هي الاستراتيجيات التي يتعين أن تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها في أنحاء أفريقيا وبلدان العالم الثالث الأخرى لمساعدة الحكومات والشعوب التي يجب عليها أن تواجه القلق إزاء الانتقال من قرن إلى آخر، من ألفية إلى ألفية أخرى؟ وفي بلدي رواندا، لا أرى أية إشارة لأي من هذه الاستراتيجيات، في حين يرزح البلد تحت عبء الصدمات التي ولاّها تمزق النسيج الاجتماعي، وبالأحرى تفتته، الناجم عن عمليات إبادة الأجناس في ١٩٩٤. وعندما تكمل جروح إبادة الأجناس بمشاعر القلق الألفي،

فما الحالة التي يؤول إليها هذا الشعب إذا لم تقدم له المساعدة عن طريق المزيد من التضامن الدولي؟

ولم أر في جميع رحلاتي أية إشارة تقريبا إلى هذا التضامن، أو أي تلميح إلى هذا المشروع. ومع ذلك، فإن ٢٦ شهرا فقط تفصلنا عن الأول من كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠. فلماذا هذه اللامبالاة من جانب البلدان ومن جانب الأمم المتحدة؟ ألا ينبغي أن تكون شواغلنا هي شواغل الشعوب التي نحكم باسمها؟ وينبغي أن نتقدم خطوة إلى الأمام ومن ثم تخفيف هذه الشواغل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتوجه بنداء إلى الجمعية العامة بأن تعتمد الأمم المتحدة خطة مارشال مصغرة من أجل إعادة التأهيل والتعمير المادي والمعنوي لأول بلد أفريقي وقع ضحية كارثة إبادة الأجناس، أي رواندا. وخطة مارشال المصغرة هذه صاغها السفير سحنون، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى، بناء على طلب حكومة الوحدة الوطنية الرواندية.

ونتوجه أيضا بنداء مدوّ للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي برمته من أجل تقديم مساعدة كبيرة لرواندا، إذ أنها استقبلت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أكثر من ١,٤ مليون شخص أعيدوا إلى وطنهم أي خمس سكانها وكانوا قد فروا إلى زائير، جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن، وتنزانيا وبوروندي. وفي أعقاب هذه العودة الجماعية للاجئين، انتشرت المجاعة بشكل كثيف في أكثر من أربع مقاطعات من مقاطعاتنا. وبالنسبة لضحايا هذه المجاعة، فإننا نطلب تقديم مساعدة غذائية طارئة ومساعدة إنمائية لكل قطاع من قطاعات حياتنا الوطنية أي الزراعة والصحة والتعليم وعملية إعادة الدمج الاجتماعي والاجتماعي - الاقتصادي للعائدين إلى وطنهم، وهم الذين نجوا من المذبحة الجماعية، وتحقيق العدالة وإعادة التأهيل وتعمير الهياكل الأساسية، بما فيها المياه والكهرباء والطرق.

أما بالنسبة لعملية إعادة الدمج الاجتماعي/الاقتصادي للعائدين إلى وطنهم، فإن الحكومة الرواندية ما فتئت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ تقوم بإرسال أفرقة إلى الميدان بقيادة وزيرين لكل مقاطعة وتتكون من وزراء آخرين، وهم من أعضاء البرلمان والمدراء الرفيعي المستوى. وتستهدف هذه البعثات الميدانية دعم السلطات الإدارية المحلية في مهماتها المتمثلة في استقبال وإدماج العائدين إلى وطنهم. وسارت هذه العملية سيرا حسنا ولا تزال تجري متابعتها بنجاح.

وعلى مستوى المجتمعات المحلية والبلدية، أنشأنا أيضا لجان استقبال تتكون من السلطات المحلية وأعضاء لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ومما يؤسف له أن بعض مثيري الشغب دخلوا ضمن اللاجئين البالغ عددهم ١,٤ مليون نسمة الذين عادوا إلى رواندا مؤخرا. ومنذ شباط/فبراير ١٩٩٧ وهؤلاء الهاربون من العدالة يقومون باغتيال السكان المدنيين، ويستهدفون أولا الذين أفلتوا من الإبادة الجماعية للقضاء على أي شخص قد يصبح شاهدا في ساحة القضاء ولدى السلطات المحلية المكرسة لقضية الوحدة والمصالحة الوطنيتين.

وتتخذ حكومة رواندا التدابير اللازمة لكفالة أمان الشعب في شمال البلد، وهو مسرح تلك الاغتيالات. ومرة أخرى، فإن النتائج في هذا المجال مرضية للغاية أيضا.

والواقع أنني نظمت اجتماعا قبل شهر لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في روهينغيري، إحدى مقاطعات شمال البلاد. وبعد ذلك الاجتماع أتيحت للدبلوماسيين الفرصة لزيارة أية مناطق يختارونها في روهينغيري.

وبالمثل، قبل حضوري إلى نيويورك من أجل الجمعية العامة، رأس السيد باستير بيزيمونغو، رئيس جمهورية رواندا، اجتماعا للوزراء في غيسيني، إحدى المقاطعات الشمالية الثلاث في البلاد. وبعد الاجتماع ذهب رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة إلى الميدان لمدة ثلاثة أيام فزاروا وكلموا الناس من كل قطاعات السكان، بما فيهم من الفلاحين في الوحدات الإدارية الصغيرة وفي المجالس البلدية، والطلبة وموظفي الدولة الذين أعيدوا إلى وطنهم، والذين كانوا يشاركون في حلقات دراسية توجيهية حول الجوانب الإيجابية للوحدة الوطنية، والتسامح، واحترام الحياة البشرية والتضامن. كما تكلموا مع السلطات المحلية التي تعمل على تدريب شعبنا.

وحكومة رواندا بحاجة إلى مؤازرة في هذه الممارسة. وهي بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أقول من على هذه المنصة السامية أننا نرحب بالتقدم المحرز صوب حل سوء التفاهم بشأن مسألة اللجنة الدولية لتقصي الحقائق التي أوفدت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أعلن وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في مؤتمره الصحفي بعد ظهر أمس.

ولذلك تشجع حكومة رواندا المشاركين في هذه المسألة بصفة خاصة - وهم الأمين العام للأمم المتحدة، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية - على العمل معا لإنهاء هذه المشكلة. ونحن نثق فيهم ونؤيدهم.

ودعما لجهود الأمين العام والمفوضة السامية لشؤون اللاجئين وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولإحاطة المجتمع الدولي إحاطة أفضل بمشكلة اللاجئين في شرقي زائير، تدعو حكومة رواندا الأمم المتحدة إلى نشر تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق عن الاتجار غير المشروع من الأسلحة وتوزيعها في مخيمات اللاجئين في شرقي زائير، وتعميم ذلك التقرير بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وقد أنشئت لجنة الأمم المتحدة الدولية لتقصي الحقائق بموجب قرار مجلس الأمن ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥. وقدمت اللجنة تقريرها، موقعا عليه من أعضائها، بعد عام، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وأن الحظر المفروض على هذا التقرير، وهو حظر يعرقل نشره، يجب رفع هذا الحظر فورا بغية تيسير جهود الجميع.

برنامج العمل

يشغل الرئيس مقعد الرئاسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوجه عناية الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/52/3، التي تتضمن برنامج عمل مؤقتا وجدولا زمنيا للجلسات العامة لشهر تشرين الأول/أكتوبر، والتي يجري توزيعها الآن في قاعة الجمعية.

وأود أن أشير إلى أن هذا الجدول تم إعداده لتسهيل تنظيم أعمال الوفود، وضمان أن تكون الوثائق المتصلة بكل بند من البنود متوفرة عند مناقشة هذا البند. وقوائم المتكلمين الخاصة بجميع البنود المذكورة في الوثيقة A/INF/52/3، مفتوحة الآن.

وسأعلن، في الوقت المناسب، عن مواعيد بحث البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال، كما سأطلع الجمعية أولا بأول على أية تغييرات إضافية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥